

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس مهني قسم مناجمت
تخصص: محاسبة ومالية.

بغوان:

أهمية التمويل الذاتي في استقلالية المؤسسة
حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE -
غرداية -
للفترة ما بين (2013 – 2016)

من إعداد الطالب: خناق عبد الكريم.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ؛ 24 ماي 2016م الموافق لـ 25 شعبان 1438هـ.
أمام اللجنة المكونة من السادة:

- | | |
|---|---------------------|
| أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) | أ. خروبي يوسف. |
| أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) | رئيسا. |
| أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) | أ. طيبي عبد اللطيف. |
| أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) | مشرفا. |
| أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) | أ. جعدي شريفة. |
| | مناقشا. |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَاتِ

مكتبة
١٤٢٠

الإهداء

الحمد لله حمدا لا انقطاع له على الدوام والصلاة والسلام على المبعوث رحمة
للأنام

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلي...

أول من تلفظ لساني باسمهما فنبض قلبي، إلى التي أعطتني الأمل الذي أعيش
له ووهبت حياتها لي فأنارت لي السبيل وكانت لي المثل الأعلى

إلى التي لو أهديت لها حياتي لن تكفي لتوفيقها حقها

أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة حفظها الله

إلى الذي لا مثيل له من يعيش في أعماقي وكان وراء كل خطوة خطوتها في
طريق العلم، إلى من علمني مبادئ الحياة ورباني على الصدق والإخلاص

أبي العزيز حفظه الله

إلى الذين شاركوني في الحياة حلوها ومرها إخوتي حفظهم الله.

إلي من تحلوا بالإخاء، وتميزوا بالوفاء والعطاء،

وإلى كافة الأصدقاء والأهل والأقارب، على رأسهم حمدان محمد لمين وبيطور
عبد الجليل حسام الدين.

وإلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

إلى هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

خناق عبد

الكريم



شكر و عرفان

نشكر الله تعالى و نحمده حمدا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة
نعمة العلم و البصيرة
و بعد جهد و مثابرة تم انجاز هذا العمل المتواضع
و الذي أتوجه من خلاله بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف طيبي عبد اللطيف
على توجيهه و ارشاده لي، ولم يتوانى في تقديم آرائه الصائبة لي، حتى تم
إنجاز هذا العمل
وكل من ساهم و لو بالقدر القليل سواء من بعيد أو من قريب في إثراء مذكرتي
و شكر خاص مني إلى الأستاذ الفاضل، العزاوي عمر الذي لم يبخل علي
بتوجيهاته و نصائحه و كل أساتذة و إداريين معهد التكنولوجيا.
كما أتقدم بأجمل عبارات الشكر إلى كل الزملاء في الدراسة
و إدارة شركة الأنابيب بغرداية على مساعدتهم لي.
إليكم جميعا أقول بارك الله فيكم و جزاكم عنا كل خير.

خناق عبد الكريم.



ملخص:

تتناول هذه الدراسة أهمية التمويل الذاتي في استقلالية المؤسسة، ودوره في استمرارية ونجاح هذه المؤسسات الاقتصادية.

وفي إسقاط لهذه الدراسة على حالة مؤسسة ALFA PIPE لصناعة الأنابيب الحلزونية بغرداية، خلصنا إلى بعض النتائج التي تؤكد في مجملها على ضرورة ترشيد قرار التمويل، وذلك عن طريق تحليل علمي ودقيق للبدائل التمويلية المتاحة ودراسة تأثيره على استقلالية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: استقلالية مالية، تمويل ذاتي، سياسة مالية، رفع رأس المال، مردودية.

Résumé:

Cette étude porte sur l'importance de l'autofinancement dans l'indépendance de l'institution et son rôle dans la continuité et le succès de ces institutions économiques.

Dans la projection de cette étude sur l'état de ALFA PIPE fondation pour l'industrie des tubes en spirale Ghardaia, nous avons conclu des résultats qui confirment dans son intégralité sur la nécessité de rationaliser la décision de financement, grâce à une analyse scientifique et précise des possibilités de financement disponibles pour étudier son impact sur l'indépendance de l'institution.

Mots clés :L'indépendance financière, L'autofinancement, La politique financiers, Mobiliser des capitaux, La rentabilité.

فهرس المحتويات:

| | |
|----|---|
| د | الإهداء..... |
| د | شكر و عرفان..... |
| د | الملخص..... |
| د | قائمة الجداول..... |
| د | قائمة الأشكال..... |
| د | قائمة الملاحق..... |
| أ | مقدمة..... |
| 01 | الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة..... |

| | |
|----|--|
| 02 | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل..... |
| 02 | المطلب الأول: ماهية التمويل..... |
| 03 | المطلب الثاني: أسس التمويل..... |
| 05 | المطلب الثالث: العوامل المحددة في نوع التمويل..... |
| 06 | المبحث الثاني: التمويل الذاتي في المؤسسة..... |
| 06 | المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي..... |
| 06 | المطلب الثاني: أنواع التمويل الذاتي..... |
| 07 | المطلب الثالث: مكونات التمويل الذاتي..... |
| 09 | المطلب الرابع: تقييم التمويل الذاتي..... |
| 10 | المبحث الثالث: السياسة المالية ومستويات الاستقلالية المالية..... |
| 10 | المطلب الأول: ماهية السياسة المالية..... |
| 13 | المطلب الثاني: سياسة التمويل الذاتي..... |
| 16 | المطلب الثالث: سياسة رفع رأس المال..... |
| 19 | الفصل الثاني: حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE..... |
| 20 | المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE..... |
| 20 | المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ALFA PIPE..... |
| 22 | المطلب الثاني: أهمية المؤسسة وأهدافها، نشاطها ومعاملاتها..... |
| 23 | المطلب الثالث: تشخيص البيئة الداخلية للمؤسسة..... |
| 28 | المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الأنابيب ALFA PIPE..... |
| 28 | المطلب الأول: القوائم المالية للمؤسسة..... |
| 30 | المطلب الثاني: تحليل المؤشرات العامة للمؤسسة..... |
| 31 | المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التوازن المالي..... |
| 35 | خلاصة..... |
| 37 | خاتمة..... |
| 39 | قائمة المراجع..... |
| | قائمة الملاحق..... |

قائمة الجداول:

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|--------|---|--------|
| 01 - 2 | حسابات المؤسسة في قائمة حسابات النتائج. | 28 |
| 02 - 2 | الميزانية المالية المختصرة. | 29 |
| 03 - 2 | رأس المال العامل الإجمالي FRNG. | 30 |
| 04 - 2 | احتياجات رأس المال العامل BFR. | 30 |

| | | |
|----|---------------------------|-------|
| 31 | الخبزفة TN. | 05 -2 |
| 31 | نسبة الخبزفة الفورية. | 06 -2 |
| 32 | نسبة التمومل الدائم. | 07 -2 |
| 32 | نسبة قابلفة السداد. | 08 -2 |
| 32 | نسبة الاستقلالفة المالفة. | 09 -2 |
| 33 | نسبة التمومل الذاتي. | 10 -2 |
| 33 | نسبة المردوفة التجارية. | 11 -2 |
| 34 | قذرة التمومل الذاتي. | 12 -2 |

قائمة الأشكال:

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|--|-------|
| 07 | التمويل الخاص بالتوسع. | 01 -1 |
| 11 | متغيرات السياسة المالية. | 02 -1 |
| 14 | مراحل تشكل التمويل الذاتي. | 03 -1 |
| 15 | التمويل الذاتي للبقاء والنمو. | 04 -1 |
| 16 | التمويل الذاتي والأموال الخاصة. | 05 -1 |
| 21 | اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس. | 06 -2 |
| 26 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE. | 07 -2 |
| 27 | الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية. | 08 -2 |

قائمة الملحق:

| الصفحة | عنوان الملحق | الرقم |
|--------|--|-------|
| 42 | جدول حسابات النتائج لسنة 2015 - 2016 | 01 |
| 43 | جدول حسابات النتائج لسنة 2014 - 2015 | 02 |
| 44 | جدول حسابات النتائج لسنة 2013 - 2014 | 03 |
| 45 | قائمة الميزانية (جانب الأصول) لسنة 2015 - 2016 | 04 |
| 46 | قائمة الميزانية (جانب الأصول) لسنة 2014 - 2015 | 05 |
| 47 | قائمة الميزانية (جانب الأصول) لسنة 2013 - 2014 | 06 |
| 48 | قائمة الميزانية (جانب الخصوم) لسنة 2015 - 2016 | 07 |
| 49 | قائمة الميزانية (جانب الخصوم) لسنة 2014 - 2015 | 08 |
| 50 | قائمة الميزانية (جانب الخصوم) لسنة 2013 - 2014 | 09 |

مقدمة

المقدمة العامة:

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، وأن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيراً ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدفاً لأي نشاط كبيراً؛

إذا كان العجز الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديون داء فإن التمويل هو الدواء، سواء كان العجز كلياً أو جزئياً، وكثير من المؤسسات يظنون أن تغطية العجز هو الهدف الوحيد بينما هو الهدف الرئيسي وليس الوحيد، إذ أنه محرك عجلة الاقتصاد ووسيلة الربط بين المؤسسات والأعوان الاقتصاديون وهو المساعد على دوران الكتلة النقدية؛

والتمويل الذاتي يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية، فبدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج؛

1- إشكالية البحث:

وانطلاقاً من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية والتي تفيدنا في تعميق البحث وفق ما يلي: ما فعالية ونجاعة عملية التمويل الذاتي في استقلالية مؤسسة صناعة الأنابيب ALFA PIPE ؟

وبناءً على هذا الإشكال تتجلى لنا التساؤلات التالية:

- ماهية التمويل الذاتي في المؤسسات الاقتصادية والمخاطر التي تواجهه ؟
- فيما تتجلى العوامل والأسس الأكثر استعمالاً وفعالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات تتبلور لنا الفرضية التالية: يعتبر التمويل الذاتي أهم مصدر تمويلي لأقل تكلفة لدى المؤسسات، إلا أنه غير كافي لتحقيق التمويل الفعال من أجل تعظيم قيمة المؤسسة.

2- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة إلى استخلاص الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE وذلك من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية، ومنه معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة؛

3- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مختلف المفاهيم حول التمويل الذاتي والاستقلالية المالية؛
- معرفة فعالية النسب والمؤشرات المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تطبيق النسب والمؤشرات المالية على مؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE.
- معرفة وضعية المؤسسة هل هي مستدينة أم مستقلة مالياً؛

4- مبررات اختيار الموضوع: توجد أسباب موضوعية وذاتية نذكرها كما يلي:

أ- الأسباب الموضوعية:

- الموضوع قيد الدراسة يتوافق مع تخصص محاسبة ومالية؛
- نظراً للأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية؛

ب- الأسباب الذاتية:

- الرغبة و الميول لدراسة الموضوع؛
- الرغبة في التحكم في المؤشرات والنسب المالية وتطبيقها على أرض الواقع.

الفصل الأول: الإطار
النظري المفاهيمي للتمويل
والسياسة المالية في
المؤسسة.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل.

المطلب الأول: ماهية التمويل.

الفرع الأول: التمويل اصطلاحاً: جاء في القاموس الاقتصادي ما يلي: " عندما تريد مؤسسة ما زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

أ- ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة...);

ب- ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصادر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل¹؛
- كما يعرف التمويل على أنه العملية التي من خلالها تقدم الأموال والخدمات لشخص طبيعي أو معنوي، سواء كان المقدم لتلك الموارد هو نفسه المنتج أو كان غيره، ما يعني بوجود تمويل ذاتي وتمويل خارجي، ما يدل على أنه لا إنتاج بدون تمويل²؛

الفرع الثاني: أهمية التمويل: تتمثل أهمية التمويل فيما يلي³:

أ- يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛

ب- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

ج- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات؛

د- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛

هـ- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية؛

ونظراً لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة ذلك أنها المحددة لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامها استخداماً أمثلاً لها، وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسيطرة؛

الفرع الثالث: أنواع التمويل: يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها ما يلي⁴:

أ- أنواع التمويل من حيث المدة: بموجب معيار المدة تنقسم أنواع التمويل إلى:

1- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها؛

2- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات؛

3- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضاً إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات؛

ب- أنواع التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل من حيث مصدر الحصول عليه إلى:

1- التمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم لتراكم المدخرات المتأنية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن

¹ فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، (مالية المؤسسة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012، ص 39.

² عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي، مذكرة الماجستير في علوم التسيير (مالية المؤسسة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008-2009، ص 15.

³ فاطمة الحاج قويدر، مرجع سابق، ص 41.

⁴ ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، (مالية نقود وبنوك)، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2010-2011، ص 36.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي

للتموليل والسياسة المالية في المؤسسة.

توسيع إمكانيات التموليل الذاتي يرتبط أساسا بقدره المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار إنتاجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى؛

2- التموليل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التموليلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التموليل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين التموليل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم ومستندات وبين التموليل العام والذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها من قروض بنكية وسندات الخزينة؛⁵

ج- أنواع التموليل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:
وينتج هذا التصنيف ما يلي:

1- تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة؛

2- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع؛

ومن جهة المخطط الجزائري للاستثمار هو حصيللة ثلاثة نشاطات هي:

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة؛

- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسعة أخرى معمرة للحفاظ على طاقات الإنتاج؛

- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المتخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة؛

أما الخاصية الأساسية لتمييز الاستثمار هي أن العائد على الأموال المنفقة على الاستثمار تتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات؛

المطلب الثاني: أسس التموليل.

الفرع الأول: طرق التموليل: تتمثل طرق التموليل في التموليل المباشر والتمويل غير المباشر⁶؛

أ- التموليل المباشر: وهو يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي ويتخذ هذا التموليل صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين؛

1- بالنسبة للمشروعات: في هذه الحالة تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إنتمائية من عملائها أو حتى المشروعات الأخرى، فمع هذا تفضل بعض المشروعات على الأموال اللازمة لتمويل استثمارها عن طريق الاقتراض فتصدر سندات لتتحقق لصاحبها عائد ثابت بقيمة القرض ويفضل عندئذ الأفراد إلا هذه الوسيلة لأنها تحقق لهم دخل ثابت دون تحمل المخاطر الناشئة عن الاستثمار الجديد وتفضل المشروعات أيضا هذه الوسيلة لما تحقق لها من استغلال لمواجهة دائنيها؛

2- بالنسبة للأفراد: فالوصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية أو الاستثمارية عن طريق المؤسسات الوسيطية مصرفية أم غير مصرفية، أي التموليل المباشر تعددت صورته وأشكاله فقد تتم القروض مباشرة بين الأفراد ببعضهم البعض، أو بين الأفراد والمشروعات وبمقتضى أوراق تجارية؛

3- بالنسبة للحكومات: تلجأ الحكومة إلى التموليل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمشروعات التي ليس لها طبيعة مالية مصرفية أو غير مصرفية، وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة،

وهذا يعني أن هذه الوسيلة في التموليل تحتل أهمية نسبية أقل بالمقارنة مع طرق التموليل الأخرى وخاصة التموليل غير المباشر، والنتيجة الهامة يمكن استخلاصها من هذه الوسيلة أنها مثل سابقتها لا تؤدي إلى زيادة حجم وسائل الدفع؛

ب- التموليل غير المباشر: وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطية بمختلف أنواعها (مصرفية، غير مصرفية) فتقوم هذه المؤسسات بتجميع

⁵ ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التموليل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، (مالية نفود وبنوك)، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2010-2011، ص38.

⁶ ركيبي فوزية، مرجع سابق، ص39.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مشروعات) ثم توزع هذه الادخارات على الوحدات التي تحتاجها؛

من هذه الوسيلة في التمويل يمكن استخلاص ما يلي:

- قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري؛
- قدرة بعض المؤسسات المالية الوسيطة (المصرفية) على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري اعتمادا على نسبة معينة من الادخار المتبقية؛

الفرع الثاني: خطوات التمويل: إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لاعتبارات كثيرة منها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها، هذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل مؤسسة، لكن على الرغم من هذه الصعوبة ستعرض للخطوات الأساسية التي يمكن أن تضعها مختلف المؤسسات لتنفيذها لوظيفة التمويل⁷:

أ- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة: فعلى المؤسسة أن تتعرف باستمرار على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، وعند تأسيس أي مشروع فإنه لا بد من تحديد متطلبات المشروع من أصول ثابتة كالأراضي والمباني؛

إن التعرف على الاحتياجات لا يتم فقط عند تأسيس وبداية عمل المشروع فحسب وإنما يستمر أيضا، إن هناك مستجدات يخضع لها المشروع باستمرار ولا بد من دراسة ما تحتاجه المؤسسة من أموال في كل مرة لتغطية هذه الاحتياجات؛

ب- تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعب تقدير كمية الأموال بشكل دقيق؛

ج- تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض إلى إصدار بعض الأسهم والسندات وعادة ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإصراف في إصدار السندات والأسهم لأن ذلك يرتب التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضا، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل؛

د- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فإنه من المفضل وضع خطة أو جدول زمني، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من طرف المؤسسة؛

هـ- وضع وتطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستحقق بها الأموال والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وأن هذه الخطة تبين مقدار التدفقات الداخلة والخارجة الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها؛

و- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها: إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقدم، لهذا لا بد من العمل على تعديلها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

المطلب الثالث: العوامل المحددة في نوع التمويل.

تتاح أمام المؤسسات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية وتغطية احتياجاتها أمام عدة مصادر، فبعضها يعتمد على الأموال الذاتية وبعضها الآخر يعتمد إلى حد كبير على الأموال المقترضة والبعض قد يختار أمر وسيط بين ذلك، وهذا الأمر يتوقف على عدة عوامل نذكر منها⁸:

الفرع الأول: الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: القاعدة العامة في التمويل هي أنه يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض طويلة الأجل، أما المصادر

⁷ ركيبي فوزية، نفس المرجع السابق، ص 39.

⁸ ركيبي فوزية، مرجع سابق، ص 42.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

قصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل وتعتبر عملية الملائمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة وتسديد الالتزامات الناشئة من اقتناء هذه الأموال؛

الفرع الثاني: الخطر والدخل: من المعروف أن الدائنون يتقدمون على أصحاب المؤسسات في الحصول على الدخل وفي نتائج تصفية المشروع، لهذا فالمساهمون العاديون هم أول من يشعر بالخطر ذلك أن أي انخفاض في المبيعات قد يؤدي إلى عدم حصولهم على الدخل، ومن ناحية أخرى فإن الالتزامات الثابتة (أقساط القروض وفوائدها) قد تؤدي إلى حرمانهم من الحصول على الدخل؛

الفرع الثالث: الإدارة والسيطرة: إن بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي تلعب دورا بارزا في تخطيط مصادر التمويل، لهذا السبب كثيرا ما نجد المالكين يفضلون التمويل على طريقة الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار الأسهم العادية لأن الدائنين العاديين والممتازين كلهم لا يهددون بمثل هذه السيطرة وبصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة؛

الفرع الرابع: المرونة: وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها، خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال، ويتيح توفر المرونة للمؤسسة إمكانية الخيار بين بدائل عديدة عندما تحتاج المؤسسة إلى التوسيع أو الانكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها وإمكانية استخدام المتاح من الأموال عند الحاجة لها، وتفقد المؤسسة الكثير من مرونتها في الحالات التالية:

- إذا زادت التزاماتها لأن الزيادة تحد من القدرة على الاقتراض بشروط معقولة بالرغم من توافر الأموال في الأسواق، وقد لا تستطيع الاقتراض مطلقا الأمر الذي يضطرها للجوء إلى زيادة رأس المال؛
- تقديم ضماناتها للقروض الأولى التي حصلت عليها يجعل من أية قروض جديدة تتطلب ضمانات أخرى وعدم توفرها يحد من قدرة المؤسسة على الاقتراض؛

الفرع الخامس: التوقيت: يقصد بالتوقيت هو تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط، لكن حاجة المؤسسة للأموال في بعض الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت إذ قد تضطر إلى الدخول لسوق الاقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت؛

الفرع السادس: حجم المؤسسة: تتخذ المؤسسة عدة أحجام صغيرة، متوسطة أو كبيرة، وللحجم أثر كبير في اختيار مصادر التمويل، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من إمكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من إمكانية ذلك، فالمؤسسة الكبيرة بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريبا على عكس المؤسسات الصغيرة التي تعتمد بحد كبير في تمويلها على أموال أصحاب المشروع، فنجد نسبة الاقتراض في المؤسسات الكبيرة وذلك لأن احتمالات الإفلاس تنخفض فيها لأن لديها قدرة أكبر على خفض الديون؛

الفرع السابع: نمط التدفق النقدي: المقصود به الفترة الزمنية التي تنقضي على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق النقد من عملياته، فالفترة الطويلة التي تنقضي على الاستثمار مبدأ المؤسسة بتحقيق النقد لها آثار سلبية على السيولة، لكن يمكن تفادي هذا الأثر باختيار مصادر تمويل تتزامن مع وقت سدادها ومواقيت دخول النقد ومن أفضل مصادر التمويل من منظور السيولة هو رأس المال، فبالإضافة إلى عدم الحاجة لإعادته إلى أصحابه كما الاقتراض، فإنه بالإمكان توزيع الأرباح حسب ظروف المؤسسة بينما لو تم التمويل بواسطة القرض فإن دفعات الفائدة والأقساط تشكل عبئا كبيرا والتزاما بدفعها حتى ولو لم يتحقق أي ربح.

المبحث الثاني: التمويل الذاتي في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

يعرف التمويل الذاتي على أنه إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تنقل كاهلها⁹؛

كما يعرف التمويل أنه يستخدم لتراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أو مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى بصورة دائمة أو لمدة طويلة¹⁰؛

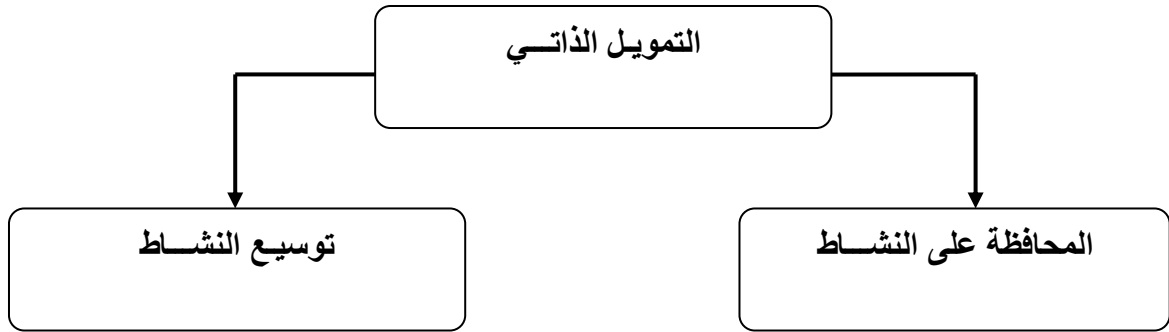
التعريف الإجرائي: يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة على أنه مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة استغلال المؤسسة؛

المطلب الثاني: أنواع التمويل الذاتي: هناك نوعين من التمويل الذاتي هما:

الفرع الأول: تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط: هو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، حيث أن المؤسسة تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المسيطرة لا أكثر، ويتكون عموماً من الإهلاكات؛

الفرع الثاني: التمويل الخاص بالتوسع: في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع، والذي يشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع¹¹؛

الشكل رقم (1- 01): التمويل الخاص بالتوسع.



المصدر: ركيبي فوزية، مرجع سابق ص50.

المطلب الثالث: مكونات التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي أساساً من¹²:

الفرع الأول: الأرباح المحتجزة: إن تحقيق الأرباح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لجل المؤسسات ومن هذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه ما يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة؛

- الأرباح المحتجزة هي عبارة عن جزء من حقوق الملكية التي تستمد المؤسسة من ممارسة عملياتها المربحة ويتمثل في المتبقي من أرباح العام بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة؛

⁹ ركيبي فوزية، مرجع سابق، ص50.

¹⁰ فاطمة الحاج فويدر، مرجع سابق، ص53.

¹¹ ركيبي فوزية، نفس المرجع السابق، ص50.

¹² ركيبي فوزية، مرجع سابق، ص52.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

- الأرباح المحتجزة هي ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات والتي تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية؛

ويقصد بسياسة توزيع الأرباح قرار تحديد جزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز، ويتوقف لجوء المؤسسة قرار تحديد جزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز، ويتوقف لجوء المؤسسة إلى التوزيع أو الاحتفاظ بالأرباح على مجموعة من العوامل وهي:

- 1- القواعد القانونية: والتي تختلف من بلد لآخر، إلا أنها تتفق في بعض الشروط منها:
- 1- عدم إجراء توزيعات إلا على الأرباح الفعلية التي حققتها المؤسسة دون المساس برأس المال؛
- 2- عدم جواز توزيع الأرباح عن حالات العجز المالي؛
- 3- بالإضافة إلى بعض القوانين الأخرى التي تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى للأرباح الموزعة؛

ب- الحاجة إلى سداد الديون: وهذا يكون عند حلول آجال استحقاق هذه الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من أجل توسيع نشاطها؛

ج- الوضع الاقتصادي العام: إن الأوضاع الاقتصادية المقبولة للمؤسسة عادة ما تدفع بها الاحتفاظ بمعظم أرباحها المحققة حتى تتمكن من مواجهة أي حالة طارئة في المستقبل؛

د- عمر المؤسسة: فالمؤسسة حديثة النشأة تعتمد إلى احتجاز قدر كبير من الأرباح لتعيد استثمارها من أجل توسيع نشاطها وتنميته؛

هـ- طبيعة نشاط المؤسسة: فإذا كانت الأرباح غير مستقرة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الكمالية فإن سياسة احتجاز الأرباح هي الأولى، وهذا حتى يتوفر للمؤسسة ما يكفيها من الأموال في الظروف الصعبة؛

و- القيود في عقود الديون: إن عقود الديون طويلة الأجل وغالبا ما تحد من حرية المؤسسة في توزيع الأرباح وهذا بهدف حماية الدائنين، فمثلا أن تنص هذه العقود على عدم توزيع الأرباح التي تحققت بعد عقد الدين؛

ي- الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم: إن الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم يؤثر على سياسة توزيع الأرباح وهذا في حالة كون المؤسسة مملوكة من طرف عدد قليل من المساهمين الخاضعين لشرائح ضريبية مرتفعة، فهم يفضلون حجز الأرباح من أجل إعادة استثمارها بدلا من الحصول على أرباح قليلة بعد اقتطاع الضرائب منها؛

1- إضافة إلى ما سبق لا يجب على المؤسسة أن تحجز أرباحها ما لم يكن العائد المتوقع من استثمارها على الأقل مساويا لمعدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة لمالكي المؤسسة؛

2- الأرباح المحتجزة تقلل من درجة الخطر وهذا لكونها تزيد من سيولة المؤسسة وتقلل من تكلفة الديون؛

3- تزيد من قدرة المؤسسة في الحصول على قروض جديدة؛

4- تشجع على زيادة التوسع والنمو والقيام بالاستثمارات؛

ويمكن أن نستنتج مما سبق أنه من بين أهم العوامل التي تدعو إلى احتجاز الأرباح هو تجنب التمويل لمشروعات المؤسسة لأن هذه السياسة من أسهل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الزيادة في الأصول المختلفة بدلا من إصدار أسهم وسندات.

الفرع الثاني: حصص الإهلاك: يعرف الإهلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية¹³؛ كما يعرف الإهلاك بأنه طريقة لتوزيع التكاليف حيث توزع تكلفة الاستثمار القابل للإهلاك على دورات مدة حياته؛

و يعرف على أنه مصروف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيرادات واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الإهلاك؛

أ- أنواع الإهلاك: هناك قسمين هما كما يلي:

¹³ ركيبي فوزية، نفس المرجع سابق، ص 53.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

1- الإهلاك العادي: وهو مطابق لتعريف الاستثمارات المادية ما عدى الأراضي غير المنتجة والقيم المعنوية.

2- الإهلاك غير العادي: والذي يمس الأراضي والقيم المعنوية التي لا تفقد من قيمتها في الحالات العادية، بل تزيد فيها إلا استثناء كفقدان الأرض قيمتها بسبب فتح سريع فيها، أو فقدان محل تجاري قيمته بسبب فتح أروقة أمامه.

ب- طرق حساب الإهلاك: يمكن حساب الإهلاك بطرق مختلفة كل واحدة تهدف إلى أن تلائم الاستعمال الاقتصادي للمؤسسة، ومن الممكن أن نجد طرق مختلفة داخل المؤسسة الواحدة ومن هذه الطرق نجد ما يلي:

1- الإهلاك الثابت (الخطي): وتقوم هذه الطريقة على الافتراض أن الإهلاكات هي دالة لعامل الزمن وتخصص الإهلاكات بطريقة ثابتة على السنوات المقدره، كحياة إنتاجية الاستثمار بغض النظر عن استخدامه أو تفاديه وبحسب بالطريقة التالية:

2- الإهلاك المتناقص: يستعمل خاصة في المؤسسات التي تريد توزيع العبي (إهلاك + مصاريف) بالتساوي على مدة استعمال الاستثمار.

3- الإهلاك المتصاعد: تكون فيه المخصصات ضعيفة في السنوات الأولى ثم ترتفع في السنوات الأخيرة.

4- الإهلاك المتغير: يقيس تدهور الاستثمارات وفق هذه الطريقة بالأخذ بعين الاعتبار استعمالها، حيث أن التدهور في القيمة يزداد كلما زاد الاستعمال.

ج- أهمية حساب الإهلاكات: إن حساب الإهلاك ضروري للأسباب التالية:

1- المحافظة على رأس المال وذلك أن الأصل الثابت في نهاية حياته الإنتاجية غير صالح للإنتاج ولهذا فإنه ينبغي على المؤسسة أن تحجز من أرباحها السنوية جزء لمقابلة هذا النقص؛

2- تحديد التكاليف وتحميلها لوحدات الإنتاج بما في ذلك الإهلاكات حيث أن تجاهلها يؤدي إلى تقييم المنتوجات بتكلفة أقل.

الفرع الثالث: المؤنات: المؤنات أموال تقطع من الأرباح لمواجهة الخسائر والأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، ومن بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤنات والمخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محددة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهظة عند وقوعها¹⁴؛

وهناك نوعين من المؤنات هما:

أ- مؤنات تدهور قيم المخزون وتدهور قيم الحقوق (الأوراق المالية، الزبائن)؛

ب- مؤنات الخسائر والأعباء (مؤنات الأخطار، مؤنات المنازعات أمام المحاكم، مؤنات الغرامات، مؤنات صرف العملات، المؤنات الواجبة للتوزيع على عدد السنوات).

الفرع الرابع: الاحتياطات: تمثل الاحتياطات نسبة من أرباح الدورة التي لم تصنف إلى الأموال الجماعية وهذا احتياط للدورات اللاحقة وفيها عدة أنواع منها ما فاض عن إجبارية القانون التجاري ومنها اختيارية، بعد تقرير كيفية توزيع النتيجة جزء منها يخصص للاحتياطات؛

أ- أنواع الاحتياطات: تجزئ الاحتياطات حسب المخطط المحاسبي الوطني إلى عدة أنواع أبرزها ما يلي:

1- الاحتياطات القانونية: يسجل في الجانب الدائن قيمة الاحتياطات التي خص على إجباريتها القانون وتصل نسبتها 5% من الأرباح الصافية مطروح منها خسائر الدورات السابقة وتتوقف إجباريتها عندما تصل (10/1) من رأس المال الاجتماعي؛

2- الاحتياطات التنظيمية: يسجل في الجانب الدائن قيمة الاحتياطات المحددة، تنظيمات خاصة ضريبية؛

3- الاحتياطات التأسيسية: وهي احتياطات نصت عليها بنود العقد التأسيسي للمؤسسة؛

4- الاحتياطات الاختيارية: هي الاحتياطات التي حددت من طرف الجمعية العامة للمساهمين؛

5- الاحتياطات التعاقدية: هي احتياطات نصت عليها عقود أخرى ما عدا العقد التأسيسي؛

6- الاحتياطات الأخرى: ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة¹⁵.

¹⁴ ركيبي فوزية، نفس المرجع السابق، ص54.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

المطلب الرابع: تقييم التمويل الذاتي:

ينطوي التمويل الذاتي على العديد من المزايا والعيوب من أهمها ما يلي:
الفرع الأول: مزايا التمويل الذاتي: من أهم المزايا التي يتميز بها التمويل الذاتي ما يلي¹⁶:
أ- يحافظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة إذ لا يوجد رقابة للدائنين عليه؛
ب- يجنب التمويل الذاتي المؤسسة تحمل أعباء تعاقدية مثل دفع الفوائد وتسديد الديون عند اللجوء إلى الاستدانة كمصدر تمويل؛

ج- يفتح المجال للاستدانة إذ يعتبر التمويل الذاتي الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل وذلك لأن الوسطاء الماليين لا يمنحون إتمادات مالية إلا عند مستوى تمويل ذاتي يضمن قدرة المؤسسة على السداد ويحقق الفعالية الاقتصادية للنشاط؛

الفرع الثاني: عيوب التمويل الذاتي: رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والأخطار والتي نوجزها فيما يلي:

أ- قد يؤدي إلى فقدان اهتمام المساهمين بالمؤسسة نتيجة لتراجع الأرباح الموزعة؛
ب- يكون التمويل الذاتي في بعض الأحيان غير كاف لتمويل كل الاحتياجات التمويلية للمؤسسة وبالتالي فالاعتماد الكلي عليه قصد تحقيق عملية النمو المستقبلي تكون بشكل بطيء، ومن ثم عدم التمكن من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والمرحة بسبب هذا النوع من التمويل.

المبحث الثالث: السياسة المالية و مستويات الاستقلالية المالية.

إن من أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسة اليوم هو إيجاد مصادر تمويل كافية لتغطية احتياجاتها المالية المتزايدة، لكن ما يزيد الأمر تعقيدا ليس نقص مصادر التمويل بل كثرة القيود المفروضة على هذه العملية وتشابك الأهداف وتعارضها، حيث يطلب من المسير المالي تمويل الأصول الاقتصادية دون أن يؤثر ذلك على الأهداف المالية الأخرى وأهمها المرودية، الاستقلالية المالية، التوازن المالي، نمو النشاط... الخ.

وبالتالي فالمؤسسة مجبرة على إيجاد سياسة مالية متكاملة ومتناسقة ومنسجمة في أهدافها، مستنبطة من الإستراتيجية العامة وتخدم أهدافها، ويتحقق ذلك باتباع منهج محدد يركز على بعض الأولويات ويهمل أخرى.

في هذا الفصل سنتعرف بالسياسة المالية ومختلف تغيراتها وأهدافها، كما نتعرف بمصادر التمويل الأساسية والكيفيات التي يتعامل بها متخذ القرار المالي مع القيود المالية المفروضة على عملية الاختيار بين البدائل التمويلية.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم المحركات في سيرورة المؤسسة، وسأحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على أهم التعاريف الموجهة لهذه السياسة وكذا إبراز بعض الأهداف التي تسعى إليها¹⁷.
الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية: إذا عرفنا الإستراتيجية على أنها العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى وتخصيص الموارد لتحقيقها، فإن السياسة المالية تتحدد بناء على توجهات السياسة العامة والتي تركز على مخطط إستراتيجي بعيد المدى، حيث تعتبر السياسة المالية إحدى التكتيكات الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية.

ومنه يمكن تعريف السياسة المالية على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة.

تواجه المؤسسة عدة قيود يفرضها المحيط المالي، حيث تضطر المؤسسة للتعامل مع هذه القيود من خلال عدة أوجه مختلفة، تتحدد عن طريق الأهداف المسطرة:

¹⁵ ركيبي فوزية، **نفس المرجع السابق**، ص 54.
¹⁶ راضية بوزنادة، **تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية (العلوم المالية والمحاسبية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2013، ص 4.
¹⁷ راضية بوزنادة، **مرجع سابق**، ص 3.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي

للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية: تواجه المؤسسة عدة قيود يفرضها المحيط المالي، حيث تضطر إلى التعامل مع هذه القيود من خلال عدة أوجه مختلفة تتحدد في الأهداف المسطرة، وتتلخص فيما يلي¹⁸.

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية، وبالتالي الرفع من قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتقادي مخاطر التوقف عن الدفع؛

- تحقيق مردودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة؛

- تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال؛

الفرع الثالث: متغيرات السياسة المالية: هي تلك العناصر الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ أي قرار يمس الحياة المالية للمؤسسة¹⁹؛

إلا أن هذه المتغيرات الأساسية مرتبطة بمجموعة من القيود والتحديات من بينها ما يلي:

أ- عدم إمكانية اللجوء المطلق إلى الاستدانة، بسبب المخاطر المالية من جهة ومنطق الهيكل المالي الذي يأخذ في حسبان الاستقلالية المالية وتكاليف الاستدانة؛

ب- تمويل النمو، يؤدي إلى تزايد اللجوء إلى الاستدانة، وهذا يؤدي إلى مخطر تركيبة رأس المال؛

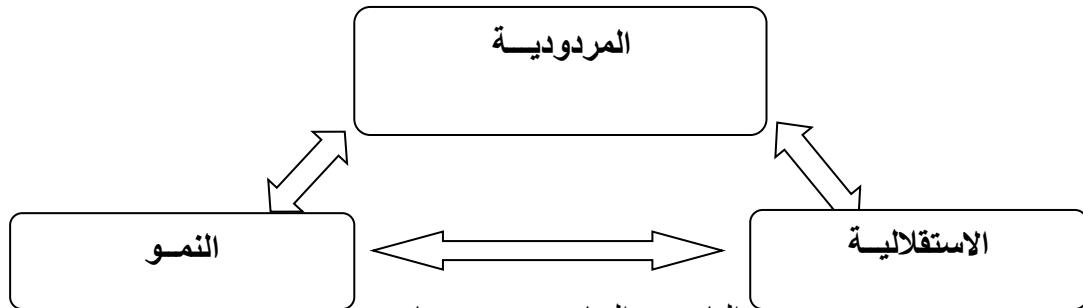
ج- اللجوء إلى الاستدانة يخضع لقيود تحسين المردودية بواسطة أثر الرافعة المالية؛

د- توزيع أرباح الأسهم لمكافأة التمويل الذاتي، يساهم في تعزيز الأموال الخاصة وعندها تتحسن قدرة المؤسسة على اللجوء إلى الاستدانة؛

هذه القيود تدمج مع مختلف الأهداف المالية، لإيجاد البديل الأمثل للسياسة المالية وتحقيق الأهداف المسطرة، وهذا لا يعني تحقق جميع الأهداف، بل في إطار مجموعة من الأهداف المرتبة حسب درجة أولوية تحدها السياسة المالية؛

- والشكل التالي يوضح متغيرات السياسة المالية:

الشكل رقم (1- 02): متغيرات السياسة المالية.



المصدر: إلياس بن الساسي، مرجع سابق ص237.

بعد تحديد متغيرات السياسة المالية، والمتمثلة في المردودية والنمو من جهة والاستقلالية من جهة ثانية يبقى على المسؤول إيجاد البديل المناسب؛

الفرع الرابع: أولويات السياسة المالية: يتضح من خلال تحديد العناصر الأساسية المكونة للسياسة المالية، أن هناك حدودا لها لا يمكن تجاوزها عند وضع الأهداف المالية، واتخاذ القرارات المالية، حيث تحدد السياسة العامة إطارا محددًا للسياسة المالية، من خلال ثلاث معايير أساسية²⁰: (أ) الربح Le profit ،

(ب) الأمان La securit ، (ج) النمو Le développement؛

من خلال هذه المعايير تتحدد ستة سياسات مكونة لأولويات السياسة العامة:

أولوية الربح: PSD أو PDS، أولوية الأمان (البقاء): SPD أو SDP، أولوية النمو: DSP أو DPS؛ وترتبط هذه المعايير العامة بالمتغيرات الأساسية للسياسة المالية:

المردودية (R) La rentabilité ، الاستقلالية المالية (I) L'indépendance ، النمو (C) La croissance .

¹⁸ راضية بوزنادة، نفس المرجع السابق، ص3.

¹⁹ إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، 2006، ص236.

²⁰ إلياس بن الساسي، نفس المرجع السابق، ص237.

الفصل الأول – الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

أ- سياسة المردودية – الاستقلالية المالية – النمو:
غالباً ما تطبق هذه السياسة على المدى القصير، حيث تركز مجهودات المؤسسة نحو تحقيق أرباح في الأجل القصير، والبحث عن أعلى مستويات مردودية الأموال الخاصة، والتخلي عن خيار النمو. اللجوء إلى الاستدانة عند تبني هذه السياسة، يعتبر وسيلة للحد من المخاطر، بالاعتماد على تقنية أثر الاستدانة، من أجل تحسين مردودية الأموال الخاصة مع أدنى مستويات الاستدانة وأعلى درجات الاستقلالية المالية.

أما سياسة الاستثمار فلا تتوجه نحو تدعيم وتوسيع استثمارات الاستغلال، بل تتنازل عن بعض الاستثمارات التي ليس لها ارتباط مباشر بالاستغلال، وتبحث في نفس الوقت عن استثمارات ذات مردودية موجبة وسريعة.

واعتماداً على تقنية BCG، لتحليل الوضعية الإستراتيجية للأزواج (منتج، السوق) تتركز نشاطات المؤسسة حول وضعية البقرة الحلوب و/ أو النجم؛
ب- سياسة المردودية – النمو – الاستقلالية المالية:

تعتبر هذه السياسة أكثر انسجاماً في أهدافها، إذ تسعى المؤسسة إلى تحقيق مردودية عالية، وهذا يساهم بشكل مباشر في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والذي يشكل الخيار الثاني في هذه السياسة؛ وتواجه المؤسسة عدة صعوبات ومخاطر تقنية وتجارية ومالية، تؤدي بها إلى الرفع من مستوى الاستدانة، وهذا له تأثير سلبي على الاستقلالية المالية، حيث تعتمد المؤسسة بشكل كبير على القروض البنكية لتغطية احتياجاتها المالية، والبحث عن الموردين الذين يمنحون آجال مالية طويلة لتسديد مستحقات التموين، وهذا يساهم في تحسين وضعية الخزينة، وتوفير السيولة المالية الضرورية لتمويل النمو؛
ج- سياسة الاستقلالية المالية – المردودية – النمو:

المؤسسة تعطي أولوية للاستقلالية المالية على النمو، إلا أن هذا يتطلب تحسيناً مستمراً وفعالاً للمردودية من أجل ضمان تمويل احتياجاتها المالية من مصادر داخلية، والتقليل من اللجوء إلى الاستدانة. هذه السياسة تفوت على المؤسسة عدة فرص، سواء تلك المتعلقة بالنمو أو تلك التي تهدف إلى تحسين الوضعية التنافسية في السوق، وضياع هذه الفرص في محيط غير مستقر أو عاصف، يؤدي إلى خروج المؤسسة من السوق والتوقف عن النشاط. إلا أنه من الممكن تبني هذه السياسة، في حالة اعتماد إستراتيجية للانسحاب من نشاط معين، أو حالة تشبع السوق بمنتوج المؤسسة الحالي؛

د- سياسة الاستقلالية المالية – النمو – المردودية:
أولوية الاستقلالية تبقى قائمة في الوقت الحالي، لكن مع الاهتمام بالامتيازات التنافسية على المدى الطويل، لذلك تتخلى المؤسسة عن هدف الربح حالياً، من أجل السيطرة على السوق مستقبلاً وذلك بتطبيق الحواجز السعرية؛

أما النمو فيعد الخيار الثاني، وتواجه المؤسسة عدة صعوبات مالية، بسبب محدودية اللجوء إلى الاستدانة لذلك تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل احتياجاتها؛

وهذا صعب التحقيق على المدى القصير بسبب التخلي عن هدف الربح، وبالتالي تدني مستوى المردودية، لذلك تقدم المؤسسة على التنازل عن بعض أصولها للتقليل من المخاطر المالية؛
على مستوى حافظة النشاطات، تتجه السياسة المالية نحو تمويل المنتجات الجديدة من الفوائض التي تحققها النشاطات التي تحتل وضعية البقرة الحلوب وفي نفس الوقت تتخلى عن منتجات التي تحتل وضعية المأزق؛

ه- سياسة النمو – المردودية – الاستقلالية المالية:
أولوية النمو تفرض على المؤسسة عدة تحديات مرتبطة بمصادر التمويل حيث تلجأ المؤسسة بشكل واسع إلى الاستدانة مع أفضلية تحسين المردودية، بالمقابل تتخلى المؤسسة عن هدف الاستقلالية المالية من أجل توسيع وتنويع تشكيلة وسائل التمويل لتلبية الاحتياجات المالية للنمو، وتنويع المخاطر المالية على مجموعة من الوسطاء الماليين.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

ترتيب الأولويات في هذه السياسة، يساهم بشكل كبير في تدعيم إستراتيجية النمو وخصوصا ما يتعلق بالجوانب التمويلية، إذ لا تفرض قيودا كبيرة على وسائل التمويل وبالتالي تهدف إلى تدعيم التمويل الذاتي بالتركيز على هدف المردودية، وتهمل عنصر الاستقلالية المالية، وهذا يوسع من هامش المناورة التمويلية في حالة عدم كفاية التمويل الذاتي فتلجأ المؤسسة إلى الاستدانة بقيد واحد يتمثل في تحسين المردودية المالية باستخدام أثر الرافعة المالية.

و- سياسة النمو - الاستقلالية المالية - المردودية: إتباع سياسة النمو في هذه الحالة مؤمن ضد المخاطر عن طريق تفضيل أولوية الاستقلالية المالية على المردودية لكن مع ضياع فرص تمويلية كبيرة، أهمها التمويل الذاتي بسبب تدني مستوى المردودية والتقليل من مستويات الاستدانة، من أجل تحقيق هدف الاستقلالية المالية.

وهذا يجعل المؤسسة تتجه نحو اعتماد مكافأة رأس المال حيث تهدف إلى تدنية توزيع أرباح الأسهم كوسيلة تمويل داخلي للنمو، وذلك رغم ما تحمله هذه السياسة من مخاطر اتجاه المساهمين، وآليات التعامل في سوق المال.

الفرع الخامس: السياسة المالية ومصادر التمويل: تواجه المؤسسة في مرحلة النمو والتوسع مشكلة أساسية تتمثل في التكيف مع المحيط المالي ودرجة تطوره خاصة في وجود سوق مال فعال يضمن للمؤسسة تغطية الاحتياجات المالية وتتناول في هذا الصدد مصدرين أساسيين للتمويل:

أ- التمويل الذاتي: والذي يمثل القاعدة الأساسية لتمويل النمو؛
ب- رفع رأس المال: والذي يعتبر أهم وسائل التمويل، ويتوقف على علاقة المؤسسة بسوق المال والبيئة المالية؛

المطلب الثاني: سياسة التمويل الذاتي:

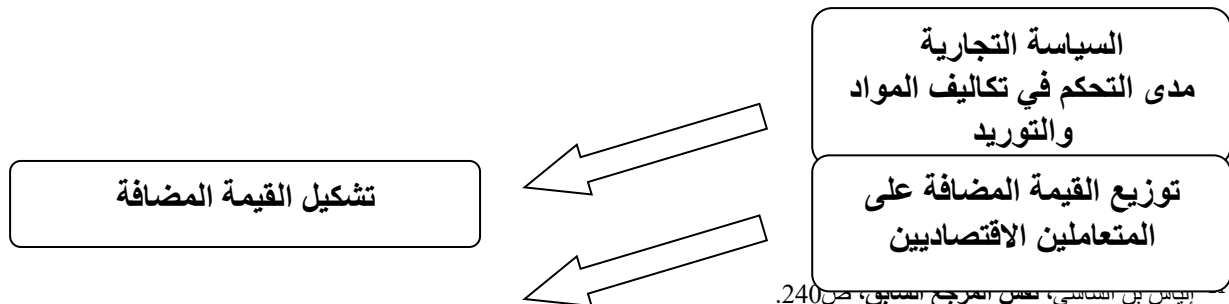
الفرع الأول: محددات التمويل الذاتي: إن تحديد مفهوم دقيق للتمويل الذاتي، يتوقف على دراسة المكونات الأساسية لهذا التدفق المالي، وذلك حسب منظورين²¹:

أ- منظور مباشر: التمويل الذاتي هو ذلك الرصيد المتبقي بين التدفقات المحصلة والتدفقات المسددة أي استبعاد التدفقات الوهمية المتمثلة في مخصصات الإهلاك والمؤونات.

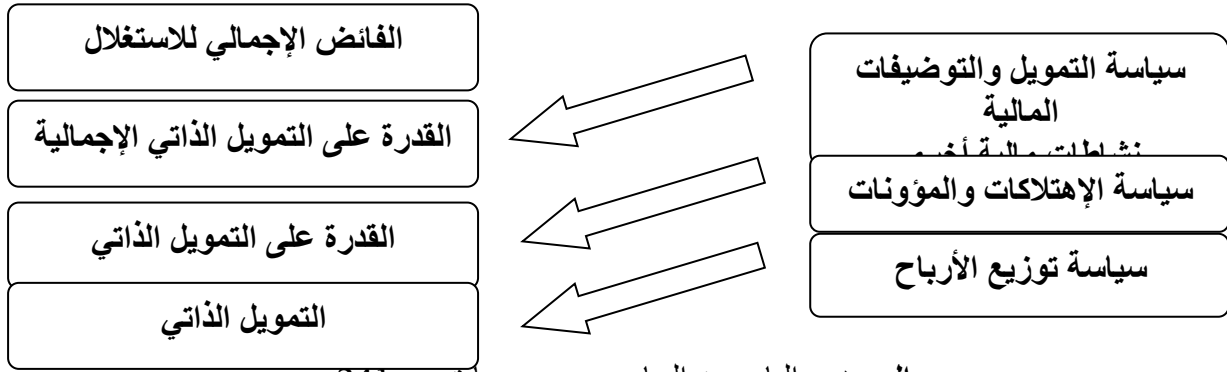
ب- منظور غير مباشر: حيث يظهر التمويل الذاتي في شكل تدفق نقدي (Cach Flow) محقق من طرف المؤسسة.

ويتشكل التمويل الذاتي بواسطة عدة عناصر أساسية، تتضح من خلال المراحل التي نستعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1- 03): مراحل تشكل التمويل الذاتي.



الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.



المصدر: إلياس بن الساسي، مرجع سابق ص 241.

يتضح من خلال الشكل السابق، كيفية تكوين التمويل الذاتي وذلك تبعا للمراحل التالية:

- ينطلق من الإيرادات التجارية المحققة، حيث يغطي رقم أعمال الاستهلاكات الوسيطة ليكون مؤشر القيمة المضافة؛
- مؤشر القيمة المضافة يساعد في تحديد سياسة التموين، وعلاقة المؤسسة بمقدمي الخدمات الخارجية، والمقولة بالباطن، وقدرتها على التحكم في استهلاكاتها المباشرة؛
- رصيد القيمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة، يذهب لتغطية مصاريف المستخدمين ومصاريف الضرائب والرسوم، ليشكل الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن أداء دورة الاستغلال وقدرتها على توليد فوائض مالية تساهم في تغطية المصاريف المالية والمصاريف الاستثنائية والضرائب على الأرباح؛
- القدرة على التمويل الذاتي هو النتيجة المالية المحققة حسب المراحل السابقة وهو بمثابة المحصلة النهائية للتدفقات المالية الحقيقية قبل توزيع الأرباح، وهنا تبرز أهمية تحقيق قدرة على التمويل الذاتي معتبرة، تمكن المؤسسة من تسديد مستحقاتها تجاه المساهمين، والرصيد المتبقي يمثل الفوائض المالية المعاد استثمارها وهو ما نصلح عليه بالتمويل الذاتي؛

الفرع الثاني: التمويل الذاتي والاستقلالية المالية:

إن تحقيق مستوى تمويل ذاتي مرتفع يمكن المؤسسة من اكتساب عدة إيجابيات أهمها تحقيق هدف الاستقلالية المالية والاستقرار في التمويل، وذلك بالرغم من توافر عدة مصادر للتمويل تضمن للمؤسسة استقرار تمويلها كرفع رأس المال والاستدانة المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يلعب التمويل دور مزدوج²²:

- يساهم في استبعاد المخاطر المتعلقة بالبيئة المالية، كالتوقف عن الدفع ومخاطر العسر المالي؛
- يعتبر الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل، وذلك لأن الوسطاء الماليين لا يمنحون إعتمادات مالية إلا عند مستوى تمويل ذاتي، يضمن قدرة المؤسسة على السداد ويحقق الفعالية الاقتصادية للنشاط؛

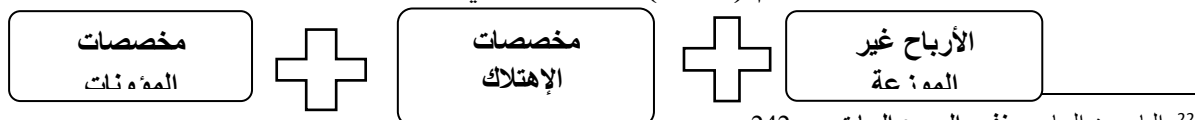
أما في حالة ضعف التمويل الذاتي، تلجأ المؤسسة إلى فتح رأس المال للمساهمة وهذا يفقدها هامش المراقبة بشكل جزئي أو كلي حيث تخضع لقيود المساهمين وبالتالي ظهور صعوبات في استعادتها لقدرتها على التمويل الذاتي؛

أ- دور التمويل الذاتي في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة:

إن بقاء المؤسسة واستمرار نشاطها، يتوقف على وضع أهداف طويلة المدى وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيقها، وتهدف الإستراتيجية المالية إلى أهداف عديدة، أهمها الحفاظ على الموارد المالية، وتحقيق معدلات نمو تتساير على الأقل معدلات نمو السوق والمؤسسات المنافسة؛

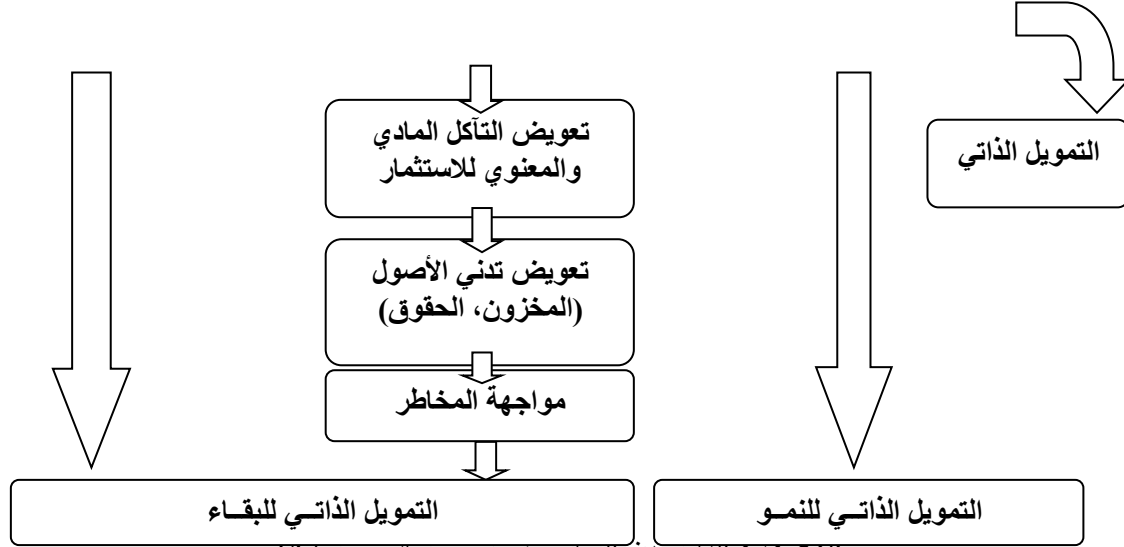
تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بشكل أساسي لتحقيق هدف البقاء والنمو، وذلك من خلال العناصر المكونة لرصيد التمويل الذاتي:

الشكل رقم (1-04): التمويل الذاتي للبقاء والنمو.



22 إلياس بن الساسي، نفس المرجع السابق، ص 242.

الفصل الأول للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.



المصدر: إلياس بن الساسي، مرجع سابق ص 243.

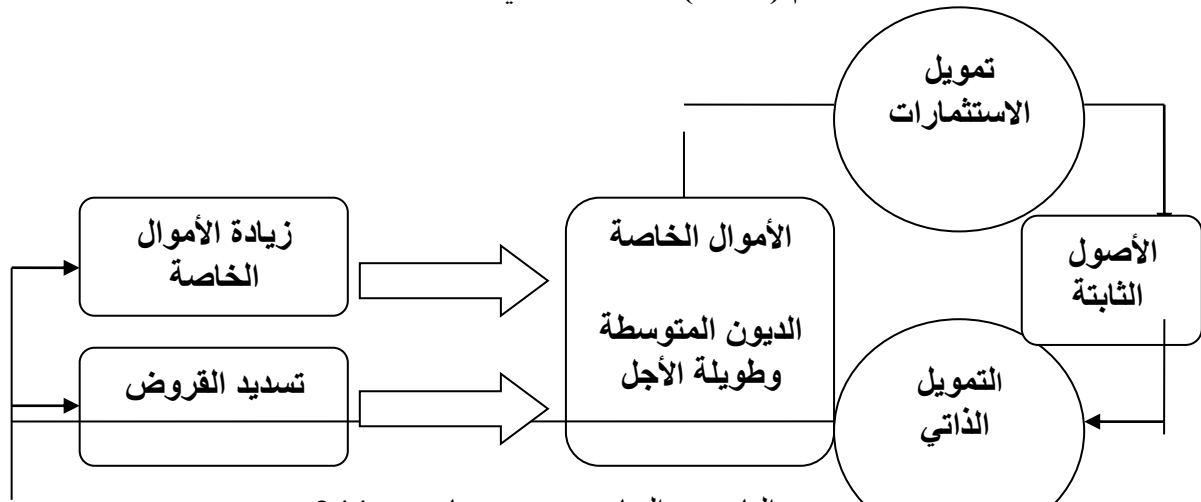
حسب مكونات التمويل الذاتي المبينة في الشكل أعلاه، نجد أن للتمويل الذاتي هدفين أساسيين، يتحددان من خلال العناصر المكونة له:

- التمويل الذاتي للبقاء: تضمن المؤسسة بقاء واستمرار نشاطها بواسطة مخصصات الإهلاك التي تغطي التآكل المادي والمعنوي للاستثمارات، وبالتالي ضمان الموارد الضرورية للاستثمار في النشاط الأساسي، أما مخصصات مؤونات تدني الأصول المتداولة ومؤونات الأخطار والتكاليف فهي إتمادات مالية تحتفظ بها المؤسسة لمواجهة تدهور الأصول²³؛

- التمويل الذاتي للنمو: يتحقق النمو بواسطة الأرباح الصافية بعد توزيع الأرباح، حيث تمول استراتيجيات النمو عن طريق استراتيجيات التنويع والتميز والتدويل؛

والشكل التالي يوضح دور التمويل الذاتي في دعم دورة الأموال الخاصة:

الشكل رقم (1- 05): التمويل الذاتي والأموال الخاصة.



المصدر: إلياس بن الساسي، مرجع سابق ص 244.

الفوائض المالية المحققة على شكل تمويل ذاتي توجه نحو تسديد الديون المستحقة حيث ترتفع قدرة المؤسسة على السداد، وتدعيم الأموال الخاصة في شكل احتياطات أو نتائج رهن التخصيص، وهذا يؤدي إلى توسيع حجم الاستثمار، الأمر الذي يساهم في إمكانية الرفع في مستوى التمويل الذاتي وتحقيق أهداف النمو.

المطلب الثالث: سياسة رفع رأس المال:

إلياس بن الساسي، نفس المرجع السابق، ص 243 - 244.

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي

للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

الفرع الأول: يعرف رفع رأس المال للمساهمة أنه مصدر تمويلي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية الكلية عن طريق الموارد المالية الداخلية كالتمويل الذاتي؛ كما يعرف على أنه عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية التي يختلف حجمها باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة²⁴؛

الفرع الثاني: وسائل رفع رأس المال: توجد عدة وسائل لرفع رأس المال حسب الأهداف المحددة، وتوجهات المسيرين نحو موارد مالية جديدة الناجمة عن ارتفاع الاحتياجات المالية، نتيجة لزيادة القدرة الإنتاجية أو طرح منتجات جديدة²⁵؛

أ- رفع رأس المال نقداً و/ أو عينا: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة، حيث تتحدد المساهمة بوضع رأس مال أولي لتكوين رأس المال، أو وضع أموال إضافية بمناسبة الرفع في رأس المال، وتتحدد في شكلين أساسيين:

1- وضع رأس مال بطبيعته: وذلك بوضع استثمار مادي أو معنوي تحت تصرف المؤسسة ويتميز بالخصائص التالية:

- يؤدي إلى ارتفاع الأموال الخاصة والأموال الثابتة؛

- يساهم في تخفيف الضغط على الخزينة، الناتج عن ارتفاع الأصول المتداولة بسبب نمو النشاط؛

- يحسن مستوى المردودية وذلك بالتقليل من اللجوء إلى الاستدانة؛

ب- رفع رأس المال نقداً: يكون في شكل نقود سائلة، وفي هذه الحالة يتحسن الهيكل المالي والذي يظهر في ارتفاع الأموال الخاصة والسيولة المالية، حيث يعتبر الهيكل المالي الجديد، إثر استخدام السيولة في حيازة أصول جديدة، وتتجنب المؤسسة مشاكل الاستحقاق، فيما لو لجأت إلى الاستدانة لتمويل الأصول الثابتة ويستفيد المساهم من الأرباح المحققة، والتي توزع حسب شكل المؤسسة كما له الحق في استرجاع أصوله في حالة تصفية المؤسسة؛

ج- الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعه في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة، وهذا لا يحدث أي تغيير على الهيكل المالي، فهو مجرد إعادة ترتيب عمودي لموارد المؤسسة لكنه يحسن من صورتها أمام المساهمين؛

طريقة رفع رأس المال بضم الاحتياطات، تكون أكثر فعالية في حالة نمو المؤسسة وتكون بتخفيض معدل التوزيع الأرباح أو عن طريق طرح أسهم جديدة في شكل أرباح غير موزعة؛

د- الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال، لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية حيث تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة، وتسمى هذه العملية كذلك بتركيز الديون؛

ويتم تحويل الديون على شكلين حسب طبيعة الدين:

1- تحويل الديون قصيرة الأجل: تحويل الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة يؤدي إلى تحسين رأس المال العامل الصافي، أي تدعيم الهيكل المالي بزيادة الموارد المالية المخصصة لتمويل الأصول المتداولة؛

2 - تحويل الديون المتوسطة والطويلة الأجل: هذا الشكل لا يغير من تركيبة الهيكل المالي لكنه يؤدي إلى تحسين الاستقلالية المالية، بسبب استبعاد آجال الاستحقاق كما يحسن من مستوى المردودية نتيجة لانخفاض مستوى المصاريف المالية.

الفرع الثالث: سياسة مكافأة رأس المال:

أ- تعرف سياسة مكافأة رأس المال أن علاقة المؤسسة بحاملي رؤوس المال تتحد بمدى ضمان إيراد منتظم ودائم للمساهمين وتنتج سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي، وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة²⁶؛
إذن هناك خيارين أساسيين:

راضية بوزنادة، نفس المرجع السابق، ص 5.24

إلياس بن الساسي، نفس المرجع السابق، ص 245.25

إلياس بن الساسي، نفس المرجع السابق، ص 246.26

الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي للتمويل والسياسة المالية في المؤسسة.

- 1- الاحتفاظ بجزء من أرباح المساهمين من أجل دعم التمويل الذاتي؛
 - 2- توزيع الأرباح على المساهمين؛
- الاحتفاظ بالأرباح لزيادة التمويل الذاتي، يتخذ عدة صور:
- الاحتفاظ بالأرباح حسب مستوى الاحتياجات المالية، وبالتالي فكافأة رأس المال هي رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية؛
 - مكافأة رأس المال تمثل قيد مالي، وبالتالي يتحدد حجم التمويل الذاتي حسب النتيجة الصافية المحققة؛
 - في حالة النمو المنتظم لمكافأة رأس المال، يحدد الأخير بهامش أمان في حالة نتائج أقل من التقديرات؛ ومن خلال صور مكافأة رأس المال، تتحدد سياسة توزيع الأرباح بتحديد المتغيرين التاليين:
 - إعداد تقديرات للنتائج واحتياجات التمويل الذاتي المستقبلي؛
 - تحديد الأولويات والتوفيق بين توزيع الأرباح للمساهمين والتمويل الذاتي، مع ضمان الحد الأدنى لمداخل المساهمين، وهذا يتطلب تحديد معدل توزيع الأرباح يتغير حسب احتياجات النمو؛
- ب- نتائج سياسة مكافأة رأس المال: إن اتباع سياسة مكافأة رأس مال معينة له عدة انعكاسات سواء بالنسبة للمؤسسة أو المساهمين، هذه الانعكاسات تؤثر بفعالية على السياسة المالية ومنها:
- 1- تؤدي إلى استقرار منتظم لحجم الشراكة في رأس المال، بسبب الإيراد المنتظم الناتج عن توزيع أجزاء من الأرباح؛
 - 2- تفرض قيود على الخزينة لأن توزيع الأرباح عبارة عن تدفقات مالية سلبية تؤثر على التوازن المالي ومستوى الخزينة؛
 - 3- تمثل مصدر تمويل داخلي حيث يؤدي إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، بواسطة التقليل من معدل توزيع الأرباح، مما ينتج عنه زيادة في معدل النمو الداخلي؛
 - 4- توزيع الأرباح يرفع من قيمة الأسهم في سوق المال، مما ينتج عنه إقبال كبير على الأسهم وهذا يرفع من قيمة المؤسسة؛
 - 5- تلعب الضريبة دورا كبيرا في تحديد معدل توزيع الأرباح عن طريق التخفيضات الجبائية الممنوحة للمساهمين من أجل إعادة استثمار أرباح الأسهم²⁷.

إلياس بن الساسي، نفس المرجع السابق، ص248، 27.

الفصل الثاني:
حالة المؤسسة الجزائرية
لصناعة الأنابيب
ALFAPIPE

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ALFA PIPE.

الفرع الأول: التطور التاريخي: تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ALFA PIPE إلى الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الودعتين SOTUABL و ALTUMEL وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 إلى عام 1972 مع مؤسسة VOLLOVEC بغرض المساعدة في التسيير التقني، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر، وفي هذا الإطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) إلى عدة شركات وهي:

- شركة SIDRE التي تشرف على مركب الحجار بعنابة؛

- شركة EMB من اختصاصها صناعة المنتجات الخاصة بالتغليف؛

- شركة ENIPL تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية؛

- شركة ENGL متخصصة في صناعة الغازات الصناعية؛

شركة ANABIB وتعرف على أنها الشركة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات، مختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة إلى المنتجات المسطحة و زوايا الأنابيب الفلاحية (PIOUUT) ومختلف تجهيزات الري كنتيجة للطالب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب؛

هذا فيما يخص شركة الحديد و الصلب بصفة عامة ومختلف فروعها وأهم محطات مسارها الإنتاجي؛

وأما عن مؤسستنا محل الدراسة فقد تم إنشاؤها بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره (000.7.000.000 دج) وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (HOCH) بالمنطقة الصناعية بنورة و التي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية وتتربع على مساحة 23000 متر مربع و 969 عامل، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع، وقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي:

في 05 نوفمبر 1983: تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 1983/11/13 م؛

في سنة 1986: تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها؛

في سنة 1992 انقسمت وحدة غرداية إلى وحدتين هما:

وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية (ISP) والتي كانت تضم حوالي 390 عامل؛

وحدة الخدمات المختلفة (UPD) والتي كانت تضم حوالي 350 عامل؛

وفي سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان؛

وفي سنة 1994 تم ضم الودعتين الجديدتين نظرا لفضل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة بعدما أعيدت الوحدة إلى حالتها السابقة أصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحلزونية والخدمات القاعدية؛

وفي سنة 2000م: وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * PIPE GAZ * مستقلة ماليا و تابعة إداريا لمجمع الأنابيب *GROOP ANABIB*؛

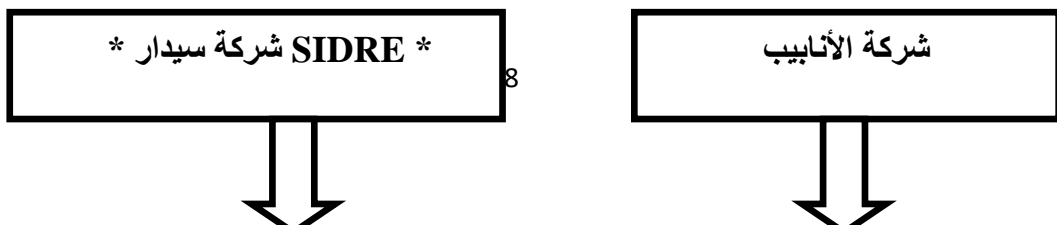
في 20 جانفي 2001 م: تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية ISO 9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي APIQ 1؛

في 15 أوت 2003 م: تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية؛

في سنة 2006: فكرت المؤسسة * PIPE GAZ * في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغبة * ALFA TUS * لزيادة رأس مالها؛

في سنة 2007: يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس:

الشكل رقم (2-06): يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات المؤسسة.

وتعتبر وحدة أنابيب الغاز * ALFA PIPE * بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يكون الإنتاج فيها حسب الطلبات و إبرام العقود كما تسعى إلى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية؛

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز، إضافة إلى الأنابيب الخاصة بنقل المياه، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما من مجمع الحديد و الصلب بالحجار أو عن طريق استيراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مرورا بثلاث ورشات وهي على الترتيب:

- ورشة الإنتاج: والتي تحوي أربع آلات للإنتاج، وينتج عنها منتج نصف مصنع وأحيانا يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك؛

- ورشة التغليف الخارجي: وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليثلان، ينتج عنها منتج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجه لنقل البترول؛

- ورشة التغليف الداخلي: ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وطلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي؛

تشتغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبات بالحجم الكبير، أما إن كانت غير ذلك فتشغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم إلى 1625 ملم، وطوله من 07 أمتار إلى 13 متر؛

المطلب الثاني: أهمية المؤسسة وأهدافها، نشاطها ومعاملاتها.

الفرع الأول: الأهمية: تلعب وحدة الأنابيب الحلزونية * ALFA PIPE * دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني والمحلي، حيث تتعامل مع كل من شركة سونا طراك و سونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري... الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60% من احتياجات السوق الوطنية؛

أ- على الصعيد المحلي: فهي تساهم في تشغيل حوالي 969 عامل مما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة والتشغيل يشمل جميع المستويات، كرجال الأمن الداخلي، السائقين، المسيرين، العمال داخل الورشات، المهندسين... الخ، كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة، منطقة غرداية بصفة خاصة، مما يزيد من فعالية دورها وموقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق تواجد الحقول البترولية كحاسي مسعود، حاسي الرمل، عين أميناس مع مساهمتها في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها إلى مصلحة الضرائب؛

ب- على الصعيد الدولي: لعبت الوحدة دور فعال في نشر السمعة الحسنة على مستوى جودة منتجات المؤسسات الوطنية، وذلك بعد تحصلها على شهادتين: الأولى في الجودة العالمية ISO 9001 والثانية شهادة المعهد الأمريكي البترولي (APIGI)، مما يعني الجودة العالية لمنتجاتها، مع احترام مواعيد تسليمات الطلبات قدر الإمكان، كما تسعى المؤسسة إلى الحفاظ على مركزها في السوق؛

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة: تسعى المؤسسة لتحقيق العديد من الأهداف وهذا لتغطية الاحتياج الوطني وخاصة لمؤسسات سونا طراك، سونلغاز، قطاع الري والبناء، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في:

أ- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات والري)؛

ب- الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب الخبرة والتكنولوجيا الجديدة في مجال العمل؛

ج- العمل على تطوير نظام معلوماتي فعال يساعد على اكتساب تقنيات جديدة في مجال تخصصها؛

د- تدريب وتكوين العمال من أجل إكسابهم خبرة مهنية ومعرفة التطورات الحديثة في مجالهم؛

هـ- تخفيض التكاليف بحيث يصبح للوحدة سعر تنافسي؛

و- التخفيض من ديون المؤسسة؛

ي- المساهمة في التنمية الوطنية من خلال تمويل الخزينة العامة.

الفرع الثالث: نشاط المؤسسة ومعاملاتها: يتمثل نشاطها الأساسي في إنتاج الأنابيب المصنوعة من الصلب بغرض نقل البترول والغاز الطبيعي والماء وكل السوائل الواقعة تحت الضغط العالي، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمؤسسة في الحالة العادية 100000 طن سنويا، حيث تستطيع المؤسسة إنتاج أنابيب يتراوح قطرها ما بين 106 ملم و 1625 ملم وهو أعلى قطر يميز الوحدة عن باقي المؤسسات الأخرى في المجمع وطوله بين 7 أمتار إلى 13 متر، ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها الوحدة هي:

- صناعة الأنابيب الخاصة بنقل البترول والغاز؛

- بيع منتجات أنابيب إلى بعض المؤسسات الخاصة؛

- بيع مشتقات وبقايا الحديد إلى مؤسسات خاصة؛

إن المواد الأولية المستعملة في الإنتاج تكون على شكل ملفوفات حديدية "la bobine" أي لفائف حديد خام بالدرجة الأولى يتم الحصول عليها إما من مجمع الحديد والصلب بالحجار أو عن طريق الاستيراد من الخارج ألمانيا، اليابان، فرنسا، ويصل وزن هذه الملفوفات في الحالات العادية إلى حوالي 20 طن؛

وتستعمل مواد أولية أخرى للتغليف المستوردة من الخارج مثل: Adhésive، Epoxy، grenaille، Polyéthylène، وتعتبر هذه المواد أساسية في عملية التغليف؛

- تعمل وحدة الأنابيب الحلزونية بثلاثة فرق عمل وبمعدل 24/24 ساعة بتناوب في اليوم وباستمرار دون توقف وحتى أيام العطل والأعياد الدينية والوطنية، في حالة ما إذا كان هنالك طلبات كثيرة كما أنها تعمل بثلاثة خطوط إنتاجية أي بالترتيب في عملية الإنتاج؛

أ- معاملات المؤسسة: لقد كانت المؤسسة وما تزال هنالك معاملات كثيرة وطلبات متعددة مما ساعدها على النهوض وتطوير إنتاجها؛

وتنقسم معاملات المؤسسة إلى فئتين الموردين والعملاء؛

1- فئة الموردين: منهم الداخليين وهم:

- مؤسسة ALFA SID التي تختص ببيع المادة الأولية ملفوفة بالفولاذ؛

- مؤسسة NAFTAL مختصة في بيع الزيوت والوقود؛

- مؤسسة ENGI تهتم ببيع الأكسجين والأزوت؛

- مؤسسة ENTPL تمون المؤسسة بسلك التلحيم؛

- مؤسسة ENAPCI مختصة في بيع مواد الطلاء؛

- مؤسسة ENAP SIG مختصة في الغاز والكهرباء؛

- موردون خارجيين:

- مؤسسة ATOFIN الفرنسية تهتم بإنتاج مواد التغليف بالبولييثيلان (Polyéthylène)؛

- مؤسسة PER MAX- INDUSTRIES U.KLTD متعددة الجنسيات بلندن تهتم ببيع ملفوفة الفولاذ؛

- مؤسسة SGG الألمانية يتعلق نشاطها بإنتاج قطع الغيار الخاصة بالماء؛

- مؤسسة HEELARBATOR ALLEVORD الفرنسية تنتج Granaille؛

- مؤسسة CONTROLAB الفرنسية تختص بإنتاج وسائل المراقبة المخبرية؛

- مؤسسة VALMECA SA فرنسية تختص في قطع الغيار الميكانيكي؛

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

- مؤسسة STROWAG ألمانية تختص في قطع الغيار الميكانيكي؛
- مؤسسة AVY فرنسية تختص في قطع الغيار كهرباء؛
- مؤسسة ACELOR فرنسية تختص في الحديد والصلب؛
- مؤسسة JOHON تركية تختص في الدهن؛
- مؤسسة NE TECH إسبانيا تختص في GRUNILE هذه المادة خاصة بالتغليف الداخلي؛

2- فئة العملاء:

- عملاء دائمين مثل سونا طراك، سونلغاز؛
- عملاء مؤقتين مثل مقاولين البناء؛
- الفئة الوسطى ويمثلون تجار الجملة والتجزئة والوكلاء وهم تابعين للمؤسسة؛
- الحكومة: باعتبارها المشرع الأول والأخير للقوانين والتشريعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مجال الضرائب ... الخ؛

المطلب الثالث: تشخيص البيئة الداخلية للمؤسسة.

الفرع الأول: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة: تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام، وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى، بالإضافة إلى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف، سنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز ALFA PIPE التطرق لمختلف المديريات والدوائر والمصالح المكونة لها والموضحة على النحو التالي:

أ- الرئيس المدير العام: وهو أعلى سلطة في المؤسسة، المسؤول عن إستراتيجياتها العامة، يعمل على التنسيق بين جميع المديريات لتحقيق الأهداف العامة، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة الأنابيب التابعة لها إداريا؛

ب- مساعد المدير العام:

1- مساعد المدير العام للأمن: وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعمالها، يسهر على تطبيق قواعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف؛

2- مساعد المدير العام لمراقبة الجودة: وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة، بمراقبة مدى تطبيق المديريات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها للقيام بعملها، والحرص على أن تكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل؛

3- مساعد المدير العام لمراقبة التسيير: وهو المسؤول عن مراقبة المديريات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها، خاصة المحاسبية العامة والمالية؛

4- مساعد المدير العام القانوني: وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، الإنشاءات الجديدة، مختص بحل المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها؛

ج- المديريات:

1- المديريات الفنية: ولها دور مهم يتمثل في:

- تحديد مواصفات المواد الأولية و قطع الغيار؛

- تعمل على تصليح الأعطاب على مستوى الآلات الإنتاجية أو وسائل النقل؛

- تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاصة بالطلبية المقدمة للمؤسسة، كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة، تشمل دائرة الإنتاج، التغليف، دائرة الصيانة، دائرة رقابة النوعية، مصلحة البرمجة؛

2- مديرية الموارد البشرية: تهتم هذه المديرية بمختلف شؤون العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها، حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف والتكوين، التأهيل و التحفيز، الترقية

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

و توزيع الأجر، المكافآت و العطل، الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي، كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دورانهم و الغيابات... الخ. و تحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر وذلك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى، يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية:

- دائرة المستخدمين: حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم كما تقوم بالإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تنميتهم والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع الدوائر الأخرى؛

- دائرة التسيير: تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة وذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم؛

- دائرة الإعلام الآلي: تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية و ما شابه.

3- مديرية التموين: تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار... الخ) وذلك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة، كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد و كل ما يتعلق بها، إضافة إلى حرصها على التسيير الأمثل للمحزونات و تضم هذه المديرية:

- دائرة الشراء: تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناء على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات و تلك الملفات أو البرامج الخاصة بالمشترىات؛

4- المديرية المالية: تعد من المديريات الرئيسية، وذلك لأن عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية و المحاسبية حسب طبيعتها، وذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبية، إضافة إلى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها، وهذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية:

- دائرة المحاسبة العامة: تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها و من ثم مراقبتها؛

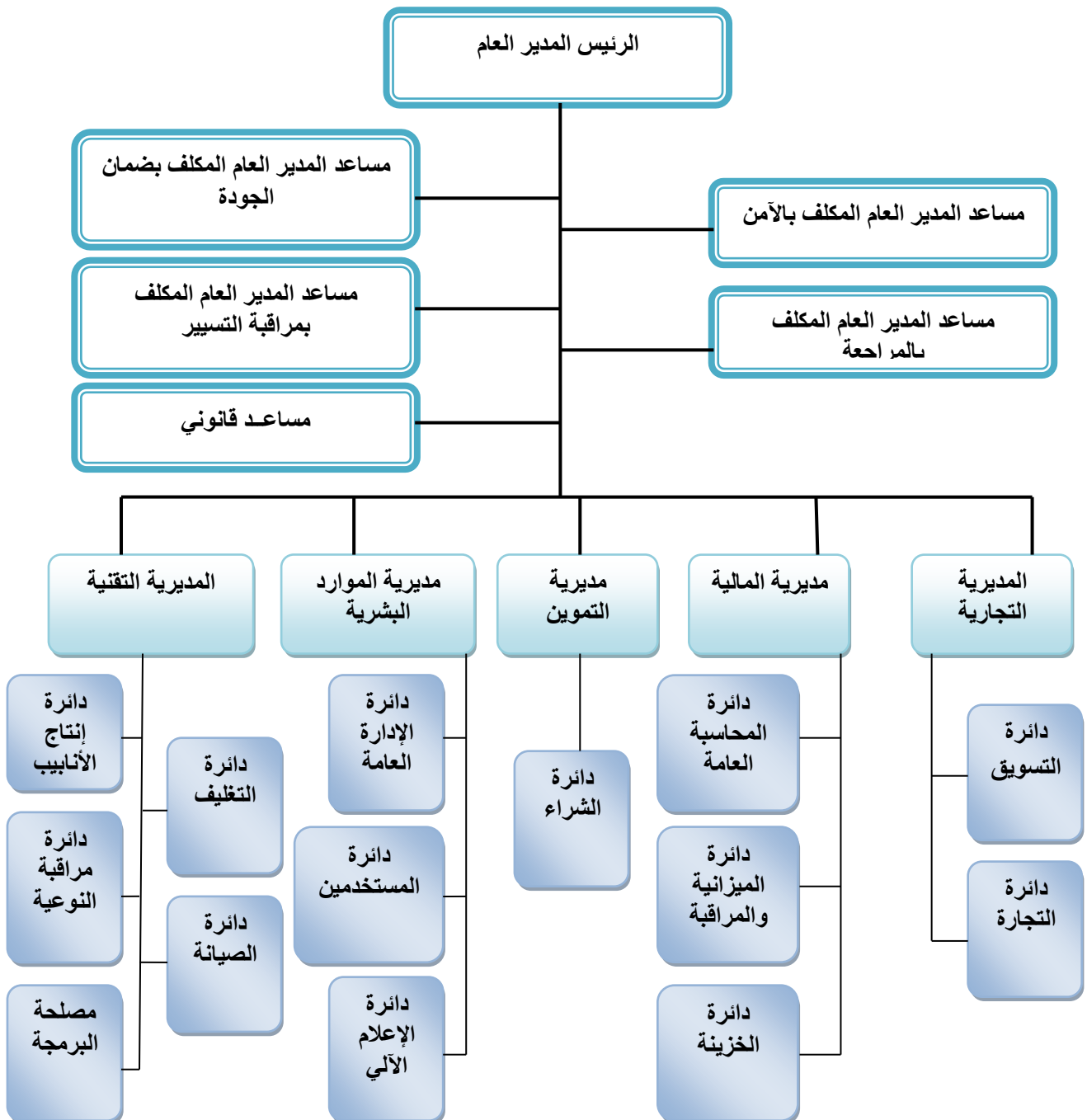
- دائرة الخزينة: تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و تعمل على حفظ التوازن المالي لها؛

5- المديرية التجارية: و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبات، السعر و الوقت... الخ، ذلك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته، كما تعمل على تلبية أكبر عدد ممكن من الطلبات، إضافة إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع و التسويق المرتبط بالمنتج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى، تضم دائرتين هما:

- دائرة التجارة: تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة.

- دائرة التسويق: تعد الأساس في عمليات التعاقد و إعداد الصفقات، إذ أن عملها يتركز على عرض وإشهار و ترويج المنتج لتلقي الطلبات من الزبائن، و من ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة و السعر، المواصفات المطلوبة، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا، إضافة إلى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق و التعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة.

الشكل رقم (2-07): الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE.



المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات المؤسسة.

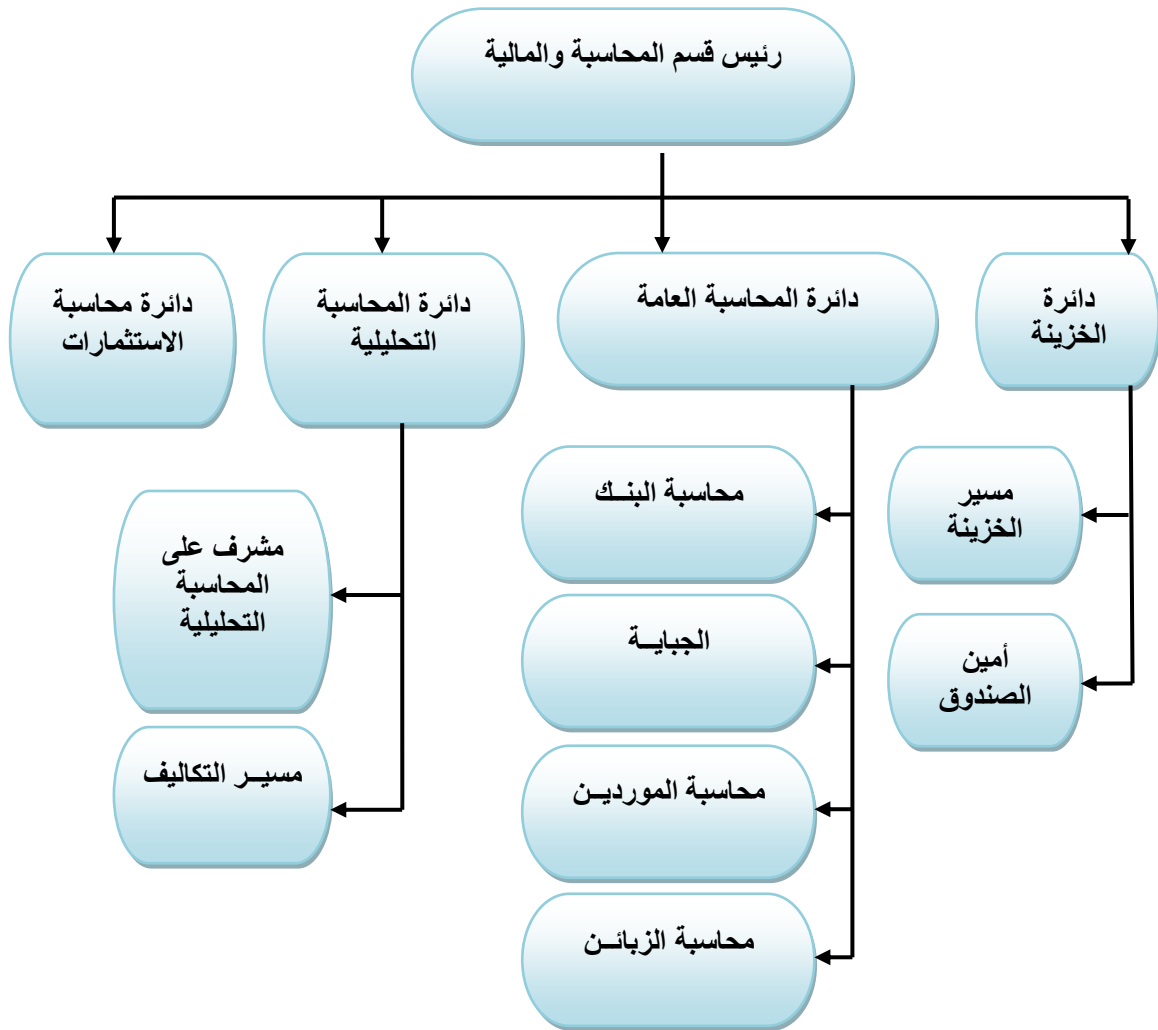
الفرع الثاني: تقديم إدارة المحاسبة والمالية: تقوم بالعمليات المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات وأنظمة المحاسبة بتحليل الحسابات ومراقبة مختلف التصريحات من رقم أعمال وضرائب كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية كما تقوم بمراقبة التسيير والشؤون المالية؛

وفي ما يلي تقديم الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية:

أ- تعريف إدارة المحاسبة والمالية: تقوم بالعمليات المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات وأنظمة المحاسبة بتحليل الحسابات ومراقبة مختلف التصريحات من رقم أعمال وضرائب كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك تقوم بمراقبة التسيير والشؤون المالية؛

وفي ما يلي تقديم الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية:

الشكل رقم (2-08): يوضح الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات دائرة المحاسبة والمالية في المؤسسة.

ب- تحليل وتوصيف إدارة المحاسبة والمالية: تنقسم إلى ثلاثة (مديريات) أو دوائر:

1- دائرة الخزينة والعلاقات البنكية: تهتم بكل ما يتعلق بالمعاملات مع البنوك وهي المسؤولة عن المال الموضوع في المؤسسة نقدا ويتمثل ذلك في الصندوق؛

وتتفرع هذه الدوائر إلى مصلحتين هما:

- مصلحة الخزينة؛

- مصلحة الصندوق؛

الفصل الثاني حالة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

- 2- دائرة المحاسبة العامة: تلعب دورا محوريا ومهما فكل العمليات المحاسبية في المؤسسة تمر على مصالح هذه الدائرة ومن بينها:
- مصلحة محاسبة الاستثمارات؛
 - مصلحة محاسبة الجباية؛
 - مصلحة محاسبة الموردين؛
 - مصلحة محاسبة الزبائن؛
 - مصلحة محاسبة البنوك.
- 3- دائرة الميزانيات والمراقبة: تهتم هذه الدائرة بإعداد الميزانيات التقديرية ومراقبة التسيير في المؤسسة، وتنقسم إلى ثلاثة مصالح: - مراقبة التسيير؛
- محاسبة المواد؛
 - مراقبة حسابات المستخدمين.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة صناعة الأنابيب ALFA PIPE:

المطلب الأول: القوائم المالية للمؤسسة.

الفرع الأول: قائمة حسابات النتائج: تبين هذه القائمة مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة ومختلف الإيرادات التي تحصلت عليها خلال 4 سنوات وهي من 2013 إلى 2016، ويمكن معرفة كيفية تسيير المؤسسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2- 01): يوضح أهم حسابات المؤسسة في قائمة حسابات النتائج لفترة الدراسة. الوحدة: دج.

| البيان- السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| رقم الأعمال | 18 756 839 962,16 | 6 714 654 512,24 | 18 154 475 045,33 | 6 540 144 838,63 |
| القيمة المضافة | 3 799 805 173,89 | 2 991 439 289,18 | 7 312 420 572,64 | 2 610 427 287,40 |
| مصاريف الاستغلال | -2 209 667 877,74 | -2 248 896 474,80 | -3 134 494 763,64 | -2 028 872 648,00 |
| نتيجة الاستغلال | 1 590 137 296,15 | 742 542 814,38 | 4 177 925 809,00 | 581 554 639,40 |
| النتيجة الإجمالية | 1 627 057 921,94 | 830 874 070,77 | 4 173 267 316,96 | 583 003 799,94 |
| الضرائب | 0 | 0 | 0 | 0 |
| النتيجة الصافية | 1 627 057 921,94 | 830 874 070,77 | 4 173 267 316,96 | 583 003 799,94 |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جداول حسابات النتائج (01)، (02)، (03)، خلال (2013 - 2016).

أ- التعليق:

- 1- رقم الأعمال: نلاحظ أن رقم الأعمال في الدورات من 2013 - 2016 في تذبذب، وهذا راجع إلى حجم الطلبات في كل سنة؛
- 2- القيمة المضافة: نرى أن القيمة المضافة لها نفس المنحى لرقم الأعمال؛
- 3- مصاريف الاستغلال: نلاحظ أن مصاريف الاستغلال ثابتة نوعا ما خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى عقلنة المصاريف الثابتة والمتغيرة؛
- 4- نتيجة الاستغلال: نلاحظ أنها متذبذبة انطلاقا من تغير رقم الأعمال كل سنة، والنتيجة الإجمالية لها نفس المنحى بالنسبة لنتيجة الاستغلال؛

الفصل الثاني حالة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

الفرع الثاني: قائمة الميزانية المالية: إن الميزانية المالية هي صورة للمؤسسة تتكون من جانبين هما أصول وخصوم كما يلي:

الجدول رقم (2- 02): يوضح لنا الميزانية المالية المختصرة، الوحدة: دج.

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | البيان | |
|------------------|------------------|------------------|------------------|-------------------------|--------|
| 2 703 522 143,40 | 2 647 152 878,35 | 1 143 948 164,35 | 495 120 287,96 | القيمة الثابتة | الأصول |
| 6 026 944 588,00 | 5 034 013 559,44 | 6 988 373 402,26 | 3 558 920 152,14 | أصول متداولة | |
| 3 118 205 189,09 | 3 233 250 661,27 | 4 080 820 735,13 | 1 001 251 833,79 | قيم الاستغلال (مخزونات) | |
| 2 521 071 832,32 | 1 267 012 907,62 | 2 622 574 114,31 | 2 459 043 741,38 | قيم غير جاهزة | |
| 387 667 566,59 | 533 749 990,55 | 284 978 552,82 | 98 624 576,97 | قيم جاهزة | |
| 8 730 466 731,40 | 7 681 166 437,79 | 8 132 321 566,61 | 4 054 040 440,10 | المجموع | |
| 2 534 845 226,97 | 6 079 033 362,63 | 2 462 629 304,79 | 2 907 578 711,45 | الأموال الدائمة | الخصوم |
| 583 003 799,94 | 4 173 267 316,96 | 802 523 547,12 | 1 598 707 398,29 | أموال خاصة | |
| 1 951 841 427,03 | 1 905 766 045,67 | 1 660 105 757,67 | 1 308 871 313,16 | ديون طويلة الأجل | |
| 6 195 621 504,43 | 1 602 133 075,16 | 5 669 692 261,82 | 1 146 461 728,65 | ديون قصيرة الأجل | |
| 8 730 466 731,40 | 7 681 166 437,79 | 8 132 321 566,61 | 4 054 040 440,10 | المجموع | |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملاحق (04)، (05)، (06)، (07)، (08)، (09).

- تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة (أصول وخصوم):

أ- تحليل عناصر الأصول:

- 1- القيم الثابتة: نلاحظ أن القيم الثابتة في تحسن مستمر خلال 2013 - 2016، وهذا راجع إلى إستراتيجية طويلة المدى في الاستثمارات الإنتاجية لدى سياسة المؤسسة؛
- 2- قيم الاستغلال: فيما يخص قيم الاستغلال والقيم غير الجاهزة فنلاحظ أن هناك تذبذب، وهذا راجع لطلبات الزبون الرئيسي سونا طراك؛
- 3- القيم الجاهزة: نلاحظ أنها في تحسن مستمر خلال 2013 - 2016، ويمثل الأرصدة الايجابية لسيولة المؤسسة؛

ب- تحليل عناصر الخصوم:

- 1- الأموال الخاصة: نلاحظ أن وحدة ALFA PIPE ليس لها أموال خاصة لأنها وحدة، حيث نجد هذه الأخيرة عند المؤسسة الأم، ويمثل الأموال الخاصة لدى الوحدة (النتيجة الصافية في الدورة + رؤوس الأموال الخاصة)، وهي في تذبذب وهذا راجع إلى النتيجة الصافية لكل دورة؛
- 2- ديون طويلة الأجل: نلاحظها نوعا ما ثابتة، ويحبذ اللجوء إلى ديون طويلة الأجل لتمويل دورات الاستغلال في المستقبل؛
- 3- ديون قصيرة الأجل: نلاحظ أن المؤسسة ليس لها تحكم جيد في الديون قصيرة الأجل، مما يشكل خطر على المستوى قصير ومتوسط وطويل المدى؛

- المطلب الثاني: تحليل المؤشرات العامة للمؤسسة.

- يتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية والمتمثلة أساسا في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة؛

الفصل الثاني حالة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

الفرع الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل الإجمالي (FRNG): يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي فهو عبارة عن هامش أمان، إذن هو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة التي تستخدم في تغطية الأصول الثابتة؛

ويحسب وفق العلاقة التالية: رأس المال العامل (FRNG) = الأموال الدائمة - القيم الثابتة.

جدول رقم (2-03): حساب رأس المال العامل FRNG.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-----------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| الأموال الدائمة | 2 907 578 711,45 | 2 462 629 304,79 | 6 079 033 362,63 | 2 534 845 226,97 |
| القيم الثابتة | 495 120 287,96 | 1 143 948 164,35 | 2 647 152 878,35 | 2 703 522 143,40 |
| رأس المال العامل FRNG | 2 412 458 423,49 | 1 318 681 140,44 | 3 431 880 484,28 | -168 676 916,43 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

أ- التعليق: نلاحظ أن FRNG في سنة 2016 سجل عجز وهذا راجع إلى عدم قدرة تمويل الأموال الدائمة لاستثمارات دورة الاستغلال، ولاحظنا في الدورات السابقة أنه كان موجب مما يدل على أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال هذه السنوات، وأن مردودية المؤسسة كانت جيدة في تمويل استثمارات الدورات السابقة؛

الفرع الثاني: التحليل بواسطة احتياجات رأس المال العامل (BFR): ويحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (المخزونات + حقوق خارج الخزينة) - ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (2-04): حساب احتياجات رأس المال العامل BFR.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|----------------------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| المخزونات | 1 001 251 833,79 | 4 080 820 735,13 | 3 233 250 661,27 | 3 118 205 189,09 |
| حقوق خارج الخزينة | 2 459 043 741,38 | 2 622 574 114,31 | 1 267 012 907,62 | 2 521 071 832,32 |
| ديون قصيرة الأجل | 1 146 461 728,65 | 5 669 692 261,82 | 1 602 133 075,16 | 6 195 621 504,43 |
| الاحتياج في رأس المال العامل BFR | 2 313 833 846,52 | 1 033 702 587,62 | 2 898 130 493,73 | -556 344 483,02 |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

أ- التعليق: نلاحظ في سنة 2016 عجز قدر ب (-556344483.02)، ومنه حقوق خارج الخزينة + المخزونات لم تغطي الديون قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى سوء التسيير، ونلاحظ في الدورات السابقة أن BFR كان موجبا مما يدل على أن الحقوق خارج الخزينة + المخزونات غطت الديون قصيرة الأجل؛

الفرع الثالث: التحليل بواسطة الخزينة (TN): وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة TN = رأس المال العامل الإجمالي FRNG - احتياجات رأس المال العامل BFR.

الجدول رقم (2-05): حساب الخزينة TN.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------------------------|------------------|------------------|------------------|-----------------|
| رأس المال العامل FRNG | 2 412 458 423,49 | 1 318 681 140,44 | 3 431 880 484,28 | -168 676 916,43 |
| احتياجات رأس المال العامل BFR | 2 313 833 846,52 | 1 033 702 587,62 | 2 898 130 493,73 | -556 344 483,02 |

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

| | | | | |
|----------------|----------------|----------------|---------------|------------|
| 387 667 566,59 | 533 749 990,55 | 284 978 552,82 | 98 624 576,97 | الخزينة TN |
|----------------|----------------|----------------|---------------|------------|

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

أ- **التعليق:** نلاحظ أن هناك أرباحية مالية لوحدة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE غرداية، كما يوصى باستغلال هذا الفائض المالي واستثماره من أجل عوائد مالية إضافية.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدد لانتهائي من النسب المالية بحيث نعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من النسب حسب المعلومات أو المعطيات المتوفرة لدينا وهذا من أجل دراسة الوضع المالي للمؤسسة المستقبلية وتقييم أدائها؛

الفرع الأول: نسبة الخزينة الفورية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (2-06): حساب نسبة الخزينة الفورية.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| القيم الجاهزة | 98 624 576,97 | 284 978 552,82 | 533 749 990,55 | 387 667 566,59 |
| ديون قصيرة الأجل | 1 146 461 728,65 | 5 669 692 261,82 | 1 602 133 075,16 | 6 195 621 504,43 |
| نسبة الخزينة فورية | 8,60% | 5,03% | 33,31% | 6,26% |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

أ- **التعليق:** قدرت نسبة الخزينة الفورية من 2013 إلى 2016 بالنسب التالية: 8.60%، 5.03%، 33.31%، 6.26%، نسب أقل من 1 مما يدل على عدم كفاية القيم الجاهزة (أموال الخزينة) على تغطية الديون قصيرة الأجل مما يتطلب زيادة الأجل في تسديد الديون قصيرة الأجل ومن جهة أخرى تحصيلات حقوق الزبائن تكون بصفة دورية وأنية، ويحبذ تحصيل الحقوق طويلة الأجل؛

الفرع الثاني: نسبة التمويل الدائم: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / القيم الثابتة.

الجدول رقم (2-07): حساب نسبة التمويل الدائم.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| الأموال الدائمة | 2 907 578 711,45 | 2 462 629 304,79 | 6 079 033 362,63 | 2 534 845 226,97 |
| القيم الثابتة | 495120288 | 1143948164 | 2647152878 | 2703522143 |
| نسبة التمويل الدائم | 587,25% | 215,27% | 229,64% | 93,76% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

أ- **التعليق:** نلاحظ من سنة 2013 إلى 2015 كانت هناك أرباحية في التمويل الدائم، حيث أنها فاقت نسبة 100%، ولوحظ في 2016 عجز قدر ب 6%، وهذا راجع إلى انخفاض نتيجة الدورة بالنسبة للسنة

الفصل الثاني حالة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

السابقة، ومنه نستطيع القول بأن الأموال الدائمة لم تغطي لنا القيم الثابتة، وهذا راجع إلى نهاية مشروع GR7 (صناعة الأنابيب)؛

الفرع الثالث: نسبة قابلية السداد: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الأصول / مجموع الديون.

الجدول رقم (2-08): حساب نسبة قابلية السداد.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| مجموع الأصول | 4 054 040 440,10 | 8 132 321 566,61 | 7 681 166 437,79 | 8 730 466 731,40 |
| مجموع الخصوم | 2 455 333 041,81 | 7 329 798 019,49 | 3 507 899 120,83 | 8 147 462 931,46 |
| نسبة قابلية السداد | 165,11% | 110,95% | 218,97% | 107,16% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

أ- التعليق: نلاحظ أن وحدة ALFA PIPE غرداية لها ضمان في سداد الديون الطويلة وقصيرة الأجل لأن النسبة فاقت 100%؛

الفرع الرابع: نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

الجدول رقم (2-09): حساب نسبة الاستقلالية المالية.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| الأموال الخاصة | 1 598 707 398,29 | 802 523 547,12 | 4 173 267 316,96 | 583 003 799,94 |
| مجموع الديون | 2 455 333 041,81 | 7 329 798 019,49 | 3 507 899 120,83 | 8 147 462 931,46 |
| نسبة الاستقلالية المالية | 65,11% | 10,95% | 118,97% | 7,16% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

أ- التعليق: نلاحظ تراجع في سنة 2013 وسنة 2014 في نسبة الاستقلالية المالية، حيث أن هذه الأخيرة تبين لنا أن الأموال الخاصة لم تغطي لنا مجموع الديون، وقدر في 2016 تراجع رهيب قدر في أدنى مستوياتها ب 6%، كما نوصي بدراسة معمقة لتحسين نسبة الاستقلالية المالية استثناء في 2015 حيث كانت في أعلى مستوياتها، وهذا راجع إلى النتيجة الصافية (ربح) منذ نشأة المؤسسة، كما نوصي الإدارة العليا من أجل تطهير ديون طويلة وقصيرة الأجل التي تفوق مدتها 5 سنوات؛

الفرع الخامس: نسبة التمويل الذاتي: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / القيم الثابتة.

الجدول رقم (2-10): حساب نسبة التمويل الذاتي.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| الأموال الخاصة | 1 598 707 398,29 | 802 523 547,12 | 4 173 267 316,96 | 583 003 799,94 |
| القيم الثابتة | 495 120 287,96 | 1 143 948 164,35 | 2 647 152 878,35 | 2 703 522 143,40 |
| نسبة التمويل الذاتي | 322,89% | 70,15% | 157,65% | 21,56% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

الفصل الثاني حالة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE.

أ- **التعليق:** نلاحظ في سنة 2013 وسنة 2015 أن الأموال الخاصة غطت لنا القيم الثابتة وهذا راجع إلى ربح معظم (في أعلى مستوياته)، بينما 2014 و 2016 كان عجز في تغطية الأموال الخاصة للقيم الثابتة، وهذا راجع إلى انتهاء المؤسسة لسياسة تجديد الآلات والمعدات الإنتاجية؛
الفرع السادس: نسبة المردودية التجارية: وتحسب وفق العلاقة التالية:
 نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

الجدول رقم (2-11): حساب نسبة المردودية التجارية.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------------------|-------------------|------------------|-------------------|------------------|
| النتيجة الصافية | 1 627 057 921,94 | 830 874 070,77 | 4 173 267 316,96 | 583 003 799,94 |
| رقم الأعمال | 18 756 839 962,16 | 6 714 654 512,24 | 18 154 475 045,33 | 6 540 144 838,63 |
| نسبة المردودية التجارية | 8,67% | 12,37% | 22,99% | 8,91% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

أ- **التعليق:** نلاحظ في سنة 2016 مقارنة مع 2015 نسبة ضعيفة سجلت عجز وهذا راجع إلى ضعف في المخزونات والمنتجات المصنعة وأيضا الضرائب المؤجلة، أما في 2014 مقارنة مع 2015 فكانت النسبة جيدة مما يدل على ارتفاع في المبيعات والنتيجة العملياتية، ونلاحظ في سنة 2013 عجز قدر ب 8.67%، وهذا راجع إلى نقص في المبيعات والتغير في المخزونات والمنتجات المصنعة... الخ؛
الفرع السابع: قدرة التمويل الذاتي: وتحسب وفق العلاقة التالية:
 قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + (الإهلاكات + المؤونات) - استرجاع مؤونات.

الجدول رقم (2-12): حساب قدرة التمويل الذاتي.

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---------------------|------------------|------------------|------------------|----------------|
| النتيجة الصافية | 1 627 057 921,94 | 830 874 070,77 | 4 173 267 316,96 | 583 003 799,94 |
| إهلاكات + مؤونات | 441 398 973,47 | 770 433 936,05 | 1 307 437 653,30 | 894 254 096,70 |
| استرجاع قيمة | 134 372 563,29 | 138 771 951,00 | 256 103 338,89 | 704 448 583,07 |
| قدرة التمويل الذاتي | 1 934 084 332,12 | 1 462 536 055,82 | 5 224 601 631,37 | 772 809 313,57 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

أ- **التعليق:** نلاحظ أن لكل الدورات فائض، وهذا راجع إلى الأرباح المحققة في السنوات بقيم كبيرة زيادة على ذلك الفرق بين أقساط الإهلاك والمؤونات واسترجاعها كانت موجبة، ولهذا لا نرى ضرورة في تمويل خارجي على المدى القصير والمتوسط، وعلى وحدة ALFA PIPE غرداية اقتناص المناقصات التي تكون بحجم معتبر لاستمرارية نشاطها؛

خلاصة

خلاصة

خلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع التمويل الذاتي في مؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFA PIPE، يمكننا استنتاج أهمية الدور الذي يلعبه التمويل الذاتي داخل المؤسسة الاقتصادية، وكذا مكانته المهمة؛ وبعد دراسة الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومختلف المعايير التي على أساسها يتم اختيار مصدر التمويل الأمثل أو التشكيلة المناسبة من الأموال بشكل يتلاءم مع طبيعة المتطلبات المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي تستطيع المؤسسة ممارسة أنشطتها المختلفة والكثيرة، وهذا الاختيار الأمثل لمصدر التمويل يأتي بالدرجة الأولى ثم يليه الحصول على الأموال في الدرجة الثانية، ومن هنا يمكن القول بأن المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الجزائرية ALFA PIPE تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الذاتية (الداخلية) لتمويل استثماراتها ومواجهة التزاماتها في الوقت المناسب.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستي لموضوع الاستقلالية المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، يمكن القول بأن وسائل التمويل تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة عندما تكون هذه الوسائل منخفضة التكلفة، كما تتنوع حسب نشاطها ونوعيتها، حيث أنه عندما يكون الاختيار مدروسا تبعا لمجموعة من المعايير بحيث لا يترتب على هذه الوسائل مصاريف مالية تمس مردودية المؤسسة فإنه من دون شك يمكنها من الاستمرار وبالتالي تحقق قدر ممكن من الأرباح؛

ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها، ويكون ذلك عن طريق الإقراض من البنوك؛

وتطرقت في بحثي هذا إلى أهمية التمويل الذاتي في استقلالية المؤسسة، ودراسة الوضعية المالية لها، فكانت مؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية (ALFA PIPE) محل دراستي الميدانية وذلك محاولة للإجابة على الاستفسارات المطروحة في الإشكالية؛

من خلال الدراسة التي قمت بها يمكنني الإجابة على بعض التساؤلات الفرعية السابقة كما يلي:

أ- نتائج البحث:

لقد توصلت من خلال بحثي هذا إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي ومعرفي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، تلك النتائج أقدمها بشكل أتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة:

- الفرضية 1: يعتبر التمويل الذاتي أهم مصدر تمويلي لأقل تكلفة لدى المؤسسات، إلا أنه غير كافي لتحقيق التمويل الفعال من أجل تعظيم قيمة المؤسسة؛

- يعتبر التمويل الذاتي إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تنفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهلها؛

ب- التوصيات:

من بين التوصيات التي أستطيع أن أوجهها لهاته المؤسسة هي:

- على المؤسسة أن تقوم باستغلال الفائض المالي المترتب عن الخزينة واستثماره من أجل عوائد مالية إضافية؛

- يجب تحصيل الحقوق طويلة الأجل من أجل تغطية الديون قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة (أموال الخزينة)، ومن جهة أخرى تحصيلات الزبائن تكون بصفة دورية وأنية.

ج- آفاق البحث:

- دراسة وسيلة من وسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية كمذكرة وليس كمبحث والتمعن فيها؛

- دراسة وظيفة من وظائف المؤسسة الاقتصادية بصورة مفصلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر – 2006.
2. فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة الماستر في علوم التسيير، (مالية المؤسسة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.
3. ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، (مالية نقود وبنوك)، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ، 2010-2011.
4. طيبي عبد اللطيف، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، (مالية المؤسسة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008-2009.
5. راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية (العلوم المالية والمحاسبية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2013.

قائمة الملاحق